الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي سي الحواس– بريكة

معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية

شهادة مشاركة

يشـهد رئيــس الملتـقى:

أن: ط.د سفيان ذبيح جامعة خميس مليانة، قد شارك (ت) في فعاليات الملتقى الدولي الأول حول:

" المواطنة والبيئة لتحقيق التنمية المستدامة"

المنعقد بالمركز الجامعي سي الحواس– بريكة يومي **20–21** جانفي **2021**، بمداخلة موسومة بـ:

"دمج الاعتبارات الاقتصادية و البيئية من خلال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية و البيئية لتحقيق التنمية المستدامة"

رئيس الملتقى

المركز الجامعي سي الحواس بريكة
الملتقى الدولي الأول حول: المواطنة والبيئة لتحقيق التنمية المستدامة
معهد الحقوق والعلوم الإقتصادية

رئيس الملتقى
د. شهيرة بولحية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي سي الحواس– بريكة

معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية

الملتقى الدولي الأول: حول المواطنة والبيئة لتحقيق التنمية المستدامة

يومي 20–21جانفي 2021

الافتتاح الرسمي للملتقى

اليوم الأول 20 جانفي 2021

- آيات بينات من الذكر الحكيم.
- النشيد الوطني.
- كلمة السيد: مدير المركز الجامعي الأستاذ الدكتور الشريف ميهوبي.
- كلمة السيدة: مديرة معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية رئيسة الملتقى د. شهيرة بولحية.

برنامج الجلسات لليوم الأول 20 جانفي 2021		
الجلسة الأولى	الساعة 10.30–09.00 رئيس الجلسة: د. احمد بوراوي المركز الجامعي بريكة	
الاسم واللقب	عنوان المداخلة	الجامعة
د. يعييش تمام شوقي	العلاقة بين التأطير الدستوري للبيئة وترقية مفهوم المواطنة من منظور الدلالات والآثار	جامعة بسكرة
د. نيرفانا حسين الصبري د. لطيفات احمد الصاوي	العلاقة بين المواطنة والتربية الوطنية في احداث التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة	الجامعة الأمريكية المفتوحة مصر
أ.د. محمد رفيق كوركوسيز	مؤسسات التعليم العالي والممارسات النموذجية المستدامة	جامعة أزمير– تركيا
أ.د. معيزة عيسى د. سمية شاكري	جهود الجزائرالتشريعية في سبيلالحفاظ علىالبيئة في إطار التنمية المستدامة	جامعة الجلفة جامعة سطيف
د. العايب سامية	المواطنة والتنمية الاجتماعية في ميزان الإصلاحات السياسية في الجزائر	جامعة قالمة

د. العايب ريمة		
أ.د.إقلولي ولد رابح صافية	الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة	جامعة تيزي وزو
د. صلاح أحمد هاشم	رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030الفرص والتحديات	جامعة الفيوم– مصر
د. المشهداني عضيد عزت حمد أ. المشهداني عضيد عزت مروان	المسؤولية المدنية في دعم الطاقة المتجددة للارتقاء بمستوى البيئة –دراسة مقارنة–	جامعة العراق جامعة صفاقس–تونس
أ.د.خلفي عبد الحليم د. زهير عمراني	علاقة المواطنة الرقمية بتنمية الأمن النفسي	المركز الجامعي بريكة جامعة أم البواقي
د. زيبار الشاذلي د. بربار نور الدين	دور الوعي البيئي في صناعة المواطنة البيئية الإنسانية	المركز الجامعي بريكة الملحقة الجامعية قصر الشلالة جامعة تيارت
المناقشـــــة العامـــــــــــــــة		

برنامج الجلسات لليوم الأول 20 جانفي 2021		
الجلسة الثانية بريكة	الساعة: 10.30 رئيس الجلسة: بن الشيخ نورالدين /د. برسولي فوزية	المركز الجامعي
الاسم واللقب	عنوان المداخلة	الجامعة
د. مصعب التجاني	المجتمع المدني و التنمية المستدامة ؛الأدوار من خلال تجربة التشاور و العرائض	جامعة عبد المالك السعدي،طنجة/المغرب
د.حميداني سليم د.جديدي روضة	دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم وتعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية –تجارب دولية ودروس مستفادة–	جامعة الوادي جامعة قالمة
أ.د صبايحي ربيعة	دور المنظمات غير الحكومية في إرساءمبادئ الحوكمة البيئية وترقية التنمية	جامعة تيزي وزو

ط.د ذكار نسيم بلقاسم		جامعة برج بوعريريج
د.أبو لبابة محمد عبد الله مطر	من العمارة التلقائية التقليدية إلى العمارة المستدامة	جامعة تونس
د. فهيمة قسوري	معالجة المخلفات الالكترونية والتحول إلى التكنولوجيا النظيفة لبيئة مستدامة	جامعة باتنة 01
د. فاضل رابح	Enviromenlal Education for Sustainable Developement– The Algerian Medium Exenple–	المركز الجامعي بريكة
د.كمال معيفي أ. عبد الرحمان بريك	المواطنة البيئية المسؤولة(الموقف من استغلال الغاز الصخري في الجزائر نموذجا).	جامعة تبسة
أ.د. وجدان فريق عناد أ.د. ستار جبار الجابري	التنمية المستدامة للمواقع التاريخية والتراثية في العراق	مركز إحياء التراث العلمي العربي–جامعة بغداد مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية–جامعة بغداد
د. بن الشيخ نور الدين	الجزاءات المقررة لحمية البيئة في التشريع الجزائري	المركز الجامعي بريكة

ورشات اليوم الأول 21 جانفي 2021

الورشة رقم 01 الساعة: 10.30 رئيس الورشة: د. بن الشيخ نور الدينالمركز الجامعي بريكة			الورشة رقم 02 الساعة: 10.30 رئيس الورشة: د. بن سعيد صبرينةالمركز الجامعي بريكة		
الاسم واللقب	عنوان المداخلة	الجامعة	الاسم واللقب	عنوان المداخلة	الجامعة
			ط.د عبد المالك رقاني ط.د مريم زيراري	حماية البيئة من خلال الجماعة الإقليمية القاعدية في الدولة (البلدية أنموذجاً)	جامعة البليدة2 جامعة الجزائر 1
			د. طيبي سعاد عبروس حميد	الآليات القانونية لحماية البيئة ودورها في تكريس المواطنة وتحقيق متطلبات التنمية	جامعة خميس مليانة
د. محمد سمصار	التفاعل الإيجابي بين المواطن والبيئة– إمكان قابل للتمكين–	جامعة باتنة 01	د. نصر الدين معمري ايت شعلال نبيل	دور الإعلام البيئي في دعم التنمية المستدامة في الجزائر	جامعة سطيف 02
د.مارية عمراوي د.جريدان فاطمة	دور الحماية القانونية للمؤشرات الجغرافية في تعزيز روح المواطنة وتحقيق التنمية المستدامة	جامعة الجلفة	د. حليمة بسعود	التربية على المواطنة البيئية كسبيل لتكريس التنمية المستدامة	جامعة الجلفة
د.بوسعدية رؤوف د. غبولي منى	المسؤولية الجنائية عن الجرائم البيئية في القانون الدولي	جامعة سطيف 02	أ.د. عليان بوزيان د. شامي أحمد	نحو ميثاق لأخلاقيات البيئة من خلال مظاهر تكريس المواطنة البيئية في التشريع الجزائري	جامعة تيارت

د. بغداد باي عبد القادر د. سالي مراد	دور الجمعيات الوطنية في تعزيز قيم المواطنة البيئية جمعية الأزرق لحماية البيئة بولاية البليدة نموذجا	جامعة خميس مليانة	د.جباري العيد	التنمية والبيئة في القانون الدولي؛ وحدة الإطار وجدلية التطبيق	جامعة تيارت
د.طارق بوبترة ط.د.شرفي خديجة	المسؤولية الجنائية عند ارتكاب الجرائم البيئية	جامعة قسنطينة 1 جامعة قسنطينة 1	د.تواتي نصيرة	ضمانات حق المواطن في الحصول على المعلومات البيئية لإرساء قيم المواطنة البيئية و تحقيق التنمية المستدامة (في ظل التشريع الجزائري)	جامعة بومرداس
د, عسالي عبد الكريم د. بركان عبد الغاني	قانون الاستثمار: بين ضرورة تحقيق التنمية ومقتضيات الحماية	جامعة بجاية جامعة بجاية	د.رقولي كريم أ.بن موسى نبيل	البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي للتنمية المستدامة	جامعة سطيف 02
د. بوقميجة نجيبة	الالتزام بالإفصاح عن سر الاختراع كآلية لتكريس البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة.	جامعة الجزائر 01	د. زاوي رفيق ط.د. طهراوي حسان	أثر السياسة العقابية في مواجهة الجرائم البيئية في التشريع الجزائري	جامعة برج بوعريريج جامعة بجاية
د.دواري لخضر	L'environnement dans le contexte socio-educatif algerien	المركز الجامعي سي الحواس بريكة	د.سردو محمود	ممارسة الأنشطة المنجمية بين حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة	جامعة خميس مليانة
أ.د جميل أحمد ط.د بوراي زينب	مساهمة الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	جامعة البويرة	د. بوقرين عبد الحليم د. بن صالح محمد حاج عيسى	دور الحماية القانونية للبيئة في حقيق التنمية المستدامة	جامعة الأغواط
ط.د.عبد السّلام غرابي	فاعليّة توظيف التّقنية الذّكية لتحقيق أهداف التّنمية المستدامة –كرات الظلّ كمقترح لمواجهة أزمة شحّ المياه في الجزائر–	جامعة المسيلة	د.ايت تفاتي حفيظة	ضوابط استغلال المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد البيولوجية	جامعة تيزي وزو
د. فهيمة بوهنتالة	فعالية المسؤولية الاجتماعية في الحد من التلوث البيئي وانعكاساتها على مستقبل التنمية المستدامة	جامعة الجزائر 3	ط.د. يونس أكرم ط.د. بولسينة هشام	دور القضايا البيئية في التأسيس لمفهوم التنمية المستدامة	جامعة عنابة حامعة عنابة
أ. بن مهني لحسن	البيئة.. حق من حقوق الإنسان أم أساس لكافة الحقوق الإنسانية؟	جامعة أم البواقي	أ. موفق عبد المالك أ. لعجال حمزة	النوادي البيئية ودورها في تعزيز قيم المواطنة البيئية: نموذج النادي البيئي لثانوية مصطفى بن بو العيد بالمعاضيد– ولاية المسيلة–	جامعة وهران1 جامعة تبسة

المركز الجامعي سي الحواس بريكة
الملتقى الدولي الأول حول:
المواطنة والبيئة لتحقيق
التنمية المستدامة
معهد الحقوق والعلوم الإقتصادية

الورشة رقم 03 الساعة: 10.30 رئيس الورشة: د. محمودي سماح المركز الجامعي بريكة			الورشة رقم 04 الساعة: 10.30 رئيس الورشة: د. زيبار الشاذلي المركز الجامعي بريكة		
الاسم واللقب	عنوان المداخلة	الجامعة	الاسم واللقب	عنوان المداخلة	الجامعة
د.عابي وليد د.خذري توفيق	الإجراءات الدولية لمواجهة ظاهرة التغير المناخي	جامعة تبسة	د. رفاف لخضر د.سي حمدي عبد المؤمن	الانتقال إلىالحوكمة البيئية فيالجزائر:دراسة في الآليات القانونية والمؤسساتية	جامعة برج بوعريريج
			أ. رمازنية سفيان أ. قارس بوبكر	المجتمع المدني ضرورة حتمية لحماية البيئة في الجزائر	جامعة سطيف2
د. أمال بوهنتالة ط.د. وليد بن لعامر	البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة بين جهود الإدارة المحلية والممارسات القضائية	جامعة باتنة1	د.سلوى دباش	المواطنة كمقاربة للصحة العقلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة	جامعة بسكرة
د.كرمي ريمة	دور حقوق الإنسان في تعزيز حماية البيئة: حق الحصول على المعلومة البيئية نموذجا	جامعة جيجل	د.بن زيد فتحي ط.د. زيوش عبد الرؤوف	دور المسجد كمؤسسة دينية واجتماعية في تعزيز حماية البيئة	جامعة سطيف 2 جامعة تيزي وزو
ط.د مسياد أمينة ط.د. مسلي نور الدين	تكريس مبدأ الإعلام و المشاركة في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة	جامعة سوق أهراس	ط.د. سارة بولقواس ط.د. يسرى بولقواس	الرهانات المستقبلية لحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة	جامعة باتنة 01
ط.د.نورة جحايشية ط.د.نبيلة ماضي	الهيئات المكلفة بحماية البيئة في الجزائر	جامعة قالمة	د.عمار كوسة ط.د فاروق دايخة	حماية البيئة وحق المواطن في تنمية مستدامة حسب التعديل الدستوري 2016	جامعة سطيف2
د.كوسام أمينة	دراسات التقييم البيئي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة	جامعة سطيف 02	د. صليح بونفلة ط.د مصطفى سلالي	آليات الحماية الإدارية للبيئة في القانون الجزائري	جامعة قالمة جامعة بسكرة
د فارس عليوي د. بن عمر عادل	الفقر و البيئة	جامعة سطيف2	د. أحمد عبادة د. سمير رحال	التزامات حقوق الإنسانالمتعلقة بالبيئة: دراسة في ضوء معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان	جامعة خميس مليانة
د.سي محمد لخضر ط.د.اقوجيل أيوب	تحويل النفايات الى مصادر طاقة تحقيقا لأبعاد التنمية المستدامة – دراسة حالة لولاية برج بوعريريج_	جامعة باتنة1	د.بيطام احمد ط.د سلطاني خليل	دور الإعلام في حماية البعد البيئي للتنمية المستدامة	جامعة باتنة 1
د. سعيد زيوش د. الطاهر بومدفع	دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة	جامعة الشلف	د. عبد النور بشان أ. عيسى لعلاوي	المسؤولية الجنائية عن الجريمة البيئية في التشريع الجزائري	جامعة سطيف 1

المنتقى الدولي الأول حول: المواطنة والبيئة لتحقيق التنمية المستدامة

د. زينب سالم د. أسيل حسين عبد القادر الربيعي	دور المحكمة الجنائية الدولية في حماية البيئة	المركز الجامعي بريكة جامعة عين الشمس–مصر	د. خماد محمد د. عبد الحفيظ زين العابدين	التربية البيئية في الإسلام	جامعة خميس مليانة
د.بغدادي صبرينة	**L'enseignement du developpement durable,un autre defi de l'ecole algerienne**	المركز الجامعي بريكة	د. كريمة فردي	البعد البيئي للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة في التشريع الجزائري	جامعة قسنطينة

الورشة رقم 05 الساعة: 10.30 رئيس الورشة: د. ذبيح هشام المركز الجامعي بريكة

الاسم واللقب	عنوان المداخلة	الجامعة
د. منومس مريم د. فوزية برسولي	المواطنة البيئية...نحو عالم مستدام	جامعة قسنطينة 2 المركز الجامعي بريكة
ط.د بوعلاق مصطفى ط.د رضا بنونة	ماهية البيئة وعناصرها	جامعة قسنطينة1
د. بن عزوق منير ط.د. مزاري مسعودة	إسهامات المواطنة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة	الملحقة الجامعية قصر الشلالة جامعة سيدي بلعباس
د. بوشعير لويزة د.بناي مصطفى ط.د مرزوق فاتح	دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة –دراسة حالة الحاضنة التكنولوجية بسيدي عبد الله	جامعة الجزائر3
د. حبيبة رحايبي ط.د عبد الحميد بولحية	دسترة موضوع البيئة وأثره في تكريس الحق في بيئة نظيفة دراسة في ضوء التشريع الجزائري والقانون الدولي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
أ.د مباركي دليلة ط.د لزهر علوي	الوسائل القانونية لحماية البيئة الهوائية	جامعة باتنة 1 جامعة ورقلة
أ.د. شول بن شهرة ط.د, زبار مراد	انعكاسات التدهور البيئي على البيئة والتنمية المستدامة	جامعة غرداية جامعة غرداية

الورشة رقم 06 الساعة: 10.30 رئيس الورشة: د. عيساني الربيع المركز الجامعي بريكة

الاسم واللقب	عنوان المداخلة	الجامعة
د. عبد الله شيباني	إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها	جامعة سطيف2
د.مقلاتي مونة د.مشري راضية	حماية البيئة ضمن إطار التوسع العمراني: نحو مسؤولية بيئية وقائية	جامعة قالمة
د. ناصري سمية د. غنية خزري	دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الطريق نحو تحقيق التنمية المستدامةالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: ولاية مسيلة أنموذجا	المركز الجامعي بريكة جامعة الجزائر 2
د. ناصر دبة ط.د. مزياني محمد السعيد	آليات حماية البيئة في إطار الوكالات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية	جامعة باتنة 01
د. محمد الأمين بن عودة ط.د محمد رشيد روبة	المواطنة البيئية رؤية لتشريعات أوكرانيا السويد و بريطانيا	المركز الجامعي تمنراست جامعة الوادي

د. روشو خالد ط.د. قوي نور الهدى	فعالية النص القانوني في تحقيق التوازن بين البيئة وبرامج التنمية المستدامة	المركز الجامعي تسمسيلت	أ.د عبد الحليم بن مشري ط.د مراد دلندة	النظام القانوني للمواطنة و الاستدامة البيئية	جامعة بسكرة جامعة باتنة 01
د. ضريفي نادية ط.د ثابت دنية	مفـــهوم التنمية والتنمية المستدامة وأبعادها ومؤشراتها	جامعة المسيلة	د. مصطفى بن جلول ط.د . نور الدين مسلمي	حماية البيئة في ظل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)	جامعة الأغواط
د. جبارة نورة ط.د لمين عبد الحميد	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكريس البعد البيئي للتنمية المستدامة في التشريع الجزائري	جامعة بومرداس	د. عبد المجيد رمضان	فرص وإمكانات فواعل التنشئة الاجتماعية في تعزيز المواطنة البيئية الجزائر نموذجا)	جامعة ورقلة
ط.د سلامي حسينة ط.د مفيدة ميدون	دور الإدارة المحلية في حماية المياه كعنصر بيئي مستدام في الجزائر (الجماعات المحلية – البلدية والولاية نموذجا)	جامعة الجزائر1 جامعة بسكرة	د. موكه عبد الكريم ط.د. هيبة نجود	مساهمة منظمة التجارة العالمية في تحقيق التوافق بين النظام التجاري العالمي وحماية البيئة	جامعة جيجل
د. أغليس بوزيد د. أمال بلعباس أ. بوهنتالة ياسين	خصوصية إجراءات البحث والتحري في الجرائم الماسة بالبيئة	جامعة بجاية جامعة تلمسان المركز الجامعي بريكة	أ. حدة قرقور	الجزاءات المقررة في التشريع الجزائري لحماية البيئة	جامعة المسيلة
د. فريد كركادن أ. محمد ملاك	دور الجمعيات في حماية البيئة – جمعيات حماية البيئة أنموذجا–	جامعة بجاية جامعة خميس مليانة	د. عثماني علي ط.د. رابح زواوي	حماية البيئة بعناصر الملكية الصناعية	المركز الجامعي أفلو جامعة الجزائر 01
ط.د. طبيب ابتسام	البعد الاجتماعي ودوره في تعزيز التنمية المستدامة	جامعة باتنة 1	د. حاج شعيب فاطمة الزهراء	دور القضاء الدولي في حماية البيئة	جامعة تيارت
د.عامر هشام د.قاسمي شاكر د.شوابي سارة	إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر	المركز الجامعي بريكة جامعة الطارف جامعة الطارف	د. حدة بوتبينة أ. أحمد راشد عجرش	دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر والعراق للفترة (2014 – 2018)	جامعة خنشلة جامعة تكريت – العراق

المركز الجامعي سي الحواس بريكة
الملتقى الدولي الأول حول:
المواطنة والبيئة لتحقيق
التنمية المستدامة
معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية

ورشات اليوم الثاني 21 جانفي 2021

الورشة رقم 01 الساعة: 09.00- 11.00 رئيس الورشة: د. العطراوي كمال المركز الجامعي بريكة

الاسم واللقب	عنوان المداخلة	الجامعة
د. ساسي نجاة د. مدافر فايزة	تكريس الواجب البيئي في ظل الحوكمة البيئية: قراءة حديثة في المادة 68 فقرة 2 و 3 من الدستور المعدل في 2016	جامعة الجزائر1
ط.د آمال عبسي ط.د. طارق عيساوي	المسؤولية المدنية التقصيرية عن الأضرار البيئية ودورها في حماية البيئة	جامعة سوق أهراس جامعة قالمة
د. بوسته جمال أ. بخوش حسام	البعد البيئي في قضايا الاستثمار ودوره في تحقيق التنمية المستدامة	جامعة ام البواقي
د. حربوش بوبكر	دور سياسة المدينة في أفق تفعيل الحق في الأمن البيئي بالمدينة الجزائرية: أي استدامة؟	جامعة سطيف2
د.بن بوعبد الله نورة د. بن بوعبد الله وردة	دور مبدأ الملوث الدافع في حماية البيئة	جامعة باتنة 01
ط.د وهيبة سغيري	المواطنة الخضراء: مواطنة مستدامة من منظور التنمية البيئية	جامعة باتنة1
ط.د حمزة زرقين د. علي غزيباون	مؤشرات قياس المواطنة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة	جامعة البويرة
د. علي لونيسي د. لوني نصيرة	مفهوم التنمية المستدامة–أبعادها ومؤشراتها	جامعة البويرة
د. محمد حامدي د. يخلف جمال الدين	أساليب الإدارة البيئية	جامعة باتنة جامعة تلمسان
د.جديدي روضة د.حميداني سليم	دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم وتعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية –تجارب دولية ودروس مستفادة–	جامعة الوادي جامعة قالمة
أ.د شرون حسينة ط.د الرزقي قاسمي	حماية البيئة المائية من التلوث في التشريع الجزائري في إطار التنمية المستدامة.	جامعة بسكرة

الورشة رقم 02 الساعة: 09.00- 11.00 رئيس الورشة: د. ناصري سمية المركز الجامعي بريكة

الاسم واللقب	عنوان المداخلة	الجامعة
د.عمار بركات	The impact of the environnementon sustainable development using fuzzy logic	المركز الجامعي بريكة
د. حداد عديلة د. زرمان كريم	دور السياحة البيئية في تفعيل التنمية المستدامة: دراسة تجربة الأردن	جامعة الجزائر3 جامعة خنشلة
ط.د.بوجلال بن يعقوب ط.د صفيح عبد الله	المسؤولية المدنية الناتجة عن الأضرار البيئية في القانون المقارن	المركز الجامعي غليزان
أ.د .شاعة محمد ط.د يوسفي علاء الدين ط.د. زريق حليمة	لامركزية الإدارة البيئية لتفعيل الحكامة البيئية المحلية –نحو مقاربة لتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر–.	جامعة المسيلة
د. مزغيش عبير ط.د. نجـــاة حمـــلاوي	أهمية الوعي البيئي للمواطن في تعزيز التحقيق العمومي لتجسيد التنمية المستدامة	جامعة بسكرة جامعة قالمة
د. ليليا بن منصور ط.د برهان الدين بوقنة د. سليم بوقنة	الحوكمة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة	جامعة خنشلة جامعة خنشلة جامعة باتنة
ط.د. خلاف علام د. فائزة لعراف	الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة_دراسة بعض تجارب الدول العربية_	جامعة ورقلة جامعة المسيلة
ط.د سارة بن حفاف ط.د سميحة براهيمي	دور التوعية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة	جامعة الجلفة جامعة بسكرة
أ.حمزة مرادسي ط.د. غواطي حمزة	الاقتصاد الأزرق وعلاقته بالتنمية المستدامة مع عرض التجارب دولية	المركز الجامعي بريكة جامعة بسكرة
ط.د.إبرير هشام ط.د. أشواق ابتهال بن عوالي	البيئة وحقوق الإنسان	جامعة باتنة 01 جامعة تيزي وزو

المركز الجامعي سي الحواس بريكة
الملتقى الدولي الأول حول:
المواطنة والبيئة لتحقيق التنمية المستدامة
معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية

أ. : مخنفر محمد أ. لطالي مراد	دور المواطن وجمعيات المجتمع المدني في حماية البيئة من خلال المشاركة الفعلية في تسيير النفايات المنزلية	جامعة سطيف 02		د. نجاة جدي	أثر مبادئ الحماية بموجب براءة الاختراع في تحقيق التنمية المستديمة	جامعة الجلفة
ط.د عليلي أسامة ط.د عليلي عبد الحكيم	دور منظمة الأمم المتحدة في إرساء الأمن البيئي	المركز الجامعي مغنية جامعة البليدة2		ط.د بلمليانى أسماء ط.د حسيني صالح	فعالية المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الجرائم البيئية	جامعة وهران جامعة مستغانم
د.عسول محمد الامين ط.د.خرشي لزهر	الجباية البيئية كآلية ردعية للحد من التلوث البيئي	جامعة أم البواقي		ط.د قاسمي محمد ط,د حساني عبد الجليل	دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة –منظمة السلام الأخضر نموذجا–	جامعة سطيف2
د. تكاري هيفاء رشيدة ط.د مناصرية حنان	المنظمات الدولية الحكومية المكلفة بحماية البيئة	جامعةالبليدة2		د. ليلى بن تركي	البيئة في المنظور التجريمي بين التشريع الجزائري و الدولي	جامعة قسنطينة1
د.إخلاص بن عبيد	دور المحكمة الجنائية الدولية في نظر الجرائم البيئية الدولية	جامعة باتنة1		د. جديد حنان	فعالية نظام الرخص الإدارية في حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة	جامعة غرداية
د. فيصل بوخالفة د. شنة محمد	الوساطة الجزائية في الجرائم البيئية	جامعة سطيف 2 جامعة خنشلة		ط.د صحراوي مصطفى ط.د زيتوني مرزاقة	تلوث العناصر المكونة للبيئة بالإشعاعالنووي	جامعة الجزائر 01
أ.د. لشهب صاش جازية ط.د.محمد أمين بو الجدري	إستراتيجية تفعيل الطاقات المتجددة كآلية تنموية لمتطلبات التنمية المستدامة وحماية البئية – دراسة لإجراء طلب العروض للمستثمرين الخاص بإنتاج الطاقات المتجددة وإدماجها في المنظومة الوطنية للتزويد بالطاقة الكهربائية في الجزائر.	جامعة سطيف 02		د.غريسي جمال ط.د الوافي عبد الرزاق	دور المواطنة و الوعي البيئي في تحقيق التنمية المستدامة.	جامعة الوادي
د.مزيتي فاتح أ.مبروكة محرز	التنمية المستدامة (المبادئ....الأبعاد... المؤشرات)	جامعة خنشلة		د. بن فرج زوينة ط.د عبد السلام وليد	الجباية البيئية كآلية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	جامعة برج بوعريريج
				د. حاحة عبد العالي ط.د. ناجي حمامو	الضوابط القانونية والشرعية لتكريس الحق في البيئة	جامعة بسكرة جامعة الجزائر 01
أ.د. عبد الرحمان خلفي ط.د جعفر حشلاف	الإشكالات القانونية والسياسية لقيام المسؤولية الجنائية الدولية عن الإضرار بالبيئة الطبيعية أمام المحكمة الجنائية الدولية	جامعة بجاية		د. فريجات إسماعيل ط.د عبد القادر ضياف	دور المجالس المحلية المنتخبة في حماية البيئة بالجزائر	جامعة عنابة
د. سامية حساين ط.د. رضا فتني	دور المجتمع المدني الجزائري في حماية البيئة	جامعة بومرداس المركز الجامعي تيبازة		د.هارون اوروان	انجازات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حماية البيئة	جامعة المدية

				ط.د مناد إشراق	
ط.د سفيان ذبيح	دمج الاعتبارات الاقتصادية و البيئية من خلال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية و البيئية لتحقيق التنمية المستدامة	جامعة خميس مليانة		ط.د ساكري زبيدة د. يوسف مرين	الجمعيات البيئية، العين الساهرة لحماية البيئة بالجزائر	جامعة الجزائر1 جامعة مستغانم

الورشة رقم 03 الساعة: 11.00- 13.00 رئيس الورشة: د. عباسي سهام المركز الجامعي بريكة		
الاسم واللقب	عنوان المداخلة	الجامعة
د. رشا مقدم	البعد البيئي لشهادة التعمير وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 15-19.	جامعة خميس مليانة
د. فني غنية د. عليلي رزيقة د. سنينة محمد	علاقة التقدم التكنولوجي بالتلوث البيئي	المركز الجامعي بريكة
أ.د. علواش فريد د. قبايلي محمد	الهيئات والمؤسسات الوطنية المنوط بها حماية البيئة	جامعة بسكرة المركز الجامعي بريكة
د.أحميد هنية أ.صولي الزهرة	الآليات القانونية الوقائية لتكريس حق المواطن في بيئة سليمة "المؤسسات المصنفة نموذجا"	جامعة بسكرة
د. مختار بن عابد	حتمية ربط استدامة التنمية الاقتصادية بالسياسات الإقتصادية الهيكلية – نظرة في محدودية فعالية السياسات الإقتصادية الدورية في الجزائر–	المركز الجامعي تندوف
د.محمد رضا بوشيخي د. صدوقي غريسي	المسؤولية الاجتماعية والبيئية بين النظرية والممارسات دراسة قياسية في المؤسسات الاقتصادية	جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر
د. وفاء دريدي د.وسيلة مرزوقي	دور القضـاء الدولي الجنائي في حماية البيئـة	جامعة باتنة1 جامعة ام البواقي
أ.د أمال موساوي ط.د نسرين مشتة	علاقة البيئة بحقوق الإنسان	جامعة باتنة

الورشة رقم 04 الساعة: 11.00- 13.00 رئيس الورشة: د. بوراوي عيسىالمركز الجامعي بريكة		
الاسم واللقب	عنوان المداخلة	الجامعة
د. خضراوي عقبة أ. لوربة زواوي	التنمية البيئية المستدامة في إطار هيئة الأمم المتحدة	جامعة الجزائر جامعة بجاية
أ. الحسين لرقط أ. كعيوش عمر	المجتمع المدني ودوره في تفعيل مسار الحوكمة البيئية دراسة في الآليات والإجراءات	جامعة المسيلة جامعة تيارت
ط.د طوطاوي محمد أمين ط.د شتوح مريم	إسهامات المحكمة الجنائية الدولية في حماية الحق في البيئة	جامعة عنابة
د. بن بوعزيز أسيا ط.د. صحراوي عبد الرزاق	مسؤولية ترسيخ المواطنة البيئية في الجزائر	جامعة باتنة 01
د. ساعد بوراوي د. سايب رامي	دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر– الإستراتجية العربية نموذجا–	المركز الجامعي بريكة
ط.د حليمي نبيلة ط.د داودي محمد الهاشمي	دمج الاعتبارات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة في استراتيجية الاستثمار بالعنصر البشري كآلية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة	جامعة الجزائر3
د.فواز لجلط ط.د سارة كرازدي	الهيئات المختصة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في الجزائر.	جامعة المسيلة
د.عبد اللطيف والي ط.د إيمان أحمد	حماية البيئة و حقوق الإنسان	جامعة المسيلة

المركز الجامعي سي الحواس بريكة
الملتقى الدولي الأول حول:
المواطنة والبيئة لتحقيق التنمية المستدامة
معهد الحقوق والعلوم الإقتصادية

أ.د. عيساني عامر ط.د. يحي الشريف نبيلة	تحقيق أهداف خطة التنميةالمستدامة لعام 2030– تحويل عالمنا– في الدول العربية	المركز الجامعي بريكة جامعة باتنة 01	د.بن حميدوش نـور الـدين ط.د بن سعيد خالد	دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة والتنمية المستدامة	جامعة المسيلة جامعة سعيدة
د، جروني فايزة د.الهام بن خليفة	الحماية الجنائية الموضوعية لحق الإنسان في بيئة سليمة	جامعة الوادي	د. مزراق يمينة ط.د. عامر هني	الجماعات المحلية ودورها في تعزيز الديمقراطية التشاركية كآلية مواطنية معاصرة تقتضيها عملية التنمية	جامعة المسيلة
د. برابح منير ط.د خالد خليف	دور الأحزاب الخضراء في حماية ورسم السياسات البيئية	المركز الجامعي بريكة جامعة عنابة	د.الصالح بوغرارة	التطور التشريعي لحماية البيئة	جامعة تيارت
د. صوفيا شراد د. محمد جغام	الأمن الغذائي مدخل هام لضمان الأمن البيئي وتعزيز التنمية المستدامة	جامعة بسكرة	ط.د سوكحال سنوسي	مفهوم التنمية المستدامة وبيان أبعادها ومؤشراتها	جامعة مستغانم
د. سعد العقون د. لموشي عادل	قوانين الاستثمار وعلاقتها بالبيئة	جامعة الجلفة جامعة سوق أهراس	د. رواب جمال د. بري نور الدين	المؤسسات القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري	جامعة خميس مليانة جامعة بجاية
د. نصيرة صالحي ط.د. شعيب قماز	التناغم الحاصل بين المواطنة و حوكمة المدن المستدامة	جامعة خنشلة جامعة باتنة1	أ.د عمر بن سعيد ط.د فتيحة بوغقال	التنمية من المفهوم الاقتصادي إلىالمفهوم الإنساني	المركز الجامعي بريكة جامعة باتنة 1
ط.د.كريم سعيدي ط.د سايب الجمعي	النظام القانوني الدولي والداخلي لحماية البيئة	جامعة باتنة 1 جامعة جيجل	د. ونوغي نبيل ط.د سليمة غول	المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية	المركز الجامعي بريكة جامعة صفاقس/تونس
د.عباسي كريمة د.مخلوف هشام	دور المسؤولية الإداريةفي حماية البيئة	سطيف 01 جامعة أم البواقي	د. ضيف الله السعيد د. سعدي اسماعيل	دور التربية المدنية في التأسيس لثقافة المواطنة؛ المرحلة الابتدائية أنموذجا	المركز الجامعي بريكة
د. غضبان ليلى أ. فرحاني الزهرة	أهداف التنمية المستدامة:دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة في ضوء رؤية 2030	المركز الجامعي بريكة جامعة بسكرة	د.بن النصيب عبد الرحمن ط.د أوراغ آسيـــا	دور التشريع الوطني في تعزيز حماية البيئة و ردع المخالفين	جامعة باتنة1
ط.د أمال بوزير ط.د ليندة بخوش	المسؤولية البيئية والاجتماعية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة	جامعة باتنة 01 جامعة باتنة 01	د. قرنان كميلية د.عمراوي صلاح الدين د.قنون خميسه	الهيئات المحلية و النفايات المنزلية من اجل الحفاظ على البيئة "بلدية بريكة نموذجا	جامعة باتنة 1 جامعة باتنة 1 المركز الجامعي بريكة

د .بوهنتالة إبراهيم ط د .مصدق فطيمة الزهراء	الحماية الجزائية للبيئة في قانون العقوبات الجزائري	جامعة المسيلة جامعة باتنة1	ط.د. العقون ابتسام أ. أبوبكر نسيم أومعمر	lecture dans le code l'environnement français du 18 septembre 2000	جامعة باتنة1 جامعة سطيف 2
د.طويرات عبد الرحمن د.خويلدات صالح	المسؤولية البيئية بين نطاق العقد الاجتماعي والتزام الجهات الدولية	المركز الجامعي بريكة المركز الجامعي تمنراست	ط.د. محمد ندير حملاوي ط.د صرياك مسعودة	الجرائم التي تمس البيئة و جهود المشرع الجزائري في القضاء عليها	جامعة باتنة1
د.جحيش يوسف ط.د يسمينة عابد	حماية البيئة بين سياسات التوعية والجزاء"دراسة ميدانية لجهاز شرطة العمران وحماية البيئة بولاية باتنة"	جامعة باتنة 1	د.قادري نادية د.خلدون عيشة	الحلول القانونية الدولية لمواجهة التغيرات المناخية وتأثيراتها على البيئة والتنمية المستدامة	المركز الجامعي بريكة جامعة الجلفة
د.صبرينة بن سعيد أ.نويري سامية	البعد البيئي لعملية تدوير النفايات الالكترونية وأثرها على التنمية المستدامة	المركز الجامعي بريكة جامعة قالمة	د. عريف عبد الرزاق د. سليماني عبد الحكيم	التسويق الأخضر ودوره في التنمية المستدامة	المركز الجامعي بريكة
د.عياش بن الشيخ د.أسامة الطيب جعيل	الغاز الصخري كمصدر للتنمية المستدامة...بين الحتمية والخيار	المركز الجامعي بريكة جامعة الجزائر1	د. بوحالة الطيب ط.د. ركنية سهام	الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة	جامعة خنشلة جامعة باتنة 1
د.لمياء خزار ط.د آية بلعقون	التنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية	جامعة باتنة1 جامعة الجزائر 1	د.شهيرة بولحية د.سهام عباسي	الدولة والمجتمع المدني وحماية البيئة– قراءة في الأدوار والمعوقات–	المركز الجامعي بريكة

الورشة رقم 05 الساعة: 13.00- 15.00 رئيس الورشة: د. قادري نادية المركز الجامعي بريكة

الاسم واللقب	عنوان المداخلة	الجامعة
د.محمودي سماح د.لمياء بن دعاس	العلاقة بين المواطنة وحماية البيئة	المركز الجامعي بريكة جامعة باتنة 1
ط.د. قصاص عبد الحميد	المسؤولية الجزائية عن جرائم البيئة	جامعة الجزائر 01
د. بدار عاشور د. ذبيح هشام	البعد الاستراتيجي للسياحة البيئية ضمن متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر	جامعة المسيلة المركز الجامعي بريكة
د.سلامي ميلود ط.د.لكحل شهرزاد	حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة	جامعة باتنة 01

الورشة رقم 06 الساعة: 13.00- 15.00 رئيس الورشة: د. حمزة مرادسي المركز الجامعي بريكة

الاسم واللقب	عنوان المداخلة	الجامعة
د.خلوي نصيرة د. رضوان سلوى	البيئة والنظام البيئي	جامعة باتنة1 المركز الجامعي بريكة
د.سوالمية عبد الرحمان ط.د. ميدون عباس	الحوكمة الرشيدة المحلية ودورها في تفعيل مؤشرات التنمية المستدامة	جامعة بجاية جامعة باتنة 01
د. عبد الله لعويجي	الديمقراطية التشاركية في مخططات التعمير آلية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة	جامعة باتنة 1
د. صباح قروي د. عيساني ربيع	المبادئ الإسلامية كآلية لبناء المواطنة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة	جامعة الطارف المركز الجامعي بريكة

د. مرجال عائشة ط.د.سويح دنيا زاد	الرسم البيئي وأثره على حماية البيئة في الجزائر	المركز الجامعي بريكة		د.سامية حمريش أ.نسيمة بروال	دور المجتمع المدني في تعزيز مبادئ المواطنة البيئية لدى الأطفال الجمعية الخيرية نور الأوراس الثقافية –باتنة نموذجا–	المركز الجامعي بريكة
د.العطراوي كمال ط.د.سليني محمد الصغير	دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث	المركز الجامعي بريكة جامعة المدية		د. أوغرب عبد الله ط.د. فائز بيوض	تجليات الوطن والمواطن والمواطنة في المتن الروائي الجزائري–ذكرة الجسد لأحلام مستغانمي أنموذجا –	المركز الجامعي بريكة جامعة باتنة 01
أ.وحشي أمير د.وحشي عفاف	دور الهيئات اللامركزية في حماية البيئة	المركز الجامعي بريكة		ط.د سليماني لخميسي د. بوبشيش رفيق	الحق في بيئة سليمة مكسب دستوري وشرط للتنمية المستدامة في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016	المركز الجامعي بريكة جامعة باتنة1
د. دعاس عز الدين د.طحطوح مسعود	دور تطبيق نظام الإدارة البيئية ISO14001: 2015في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة	المركز الجامعي بريكة جامعة باتنة 1		د. منيرة حروش د. نويس نبيل	دور المجتمع المدني في حماية البيئة	جامعة باتنة1 المركز الجامعي بريكة
د. نجاة ركي د. وردة بويران	صورة المدينة "الوطن في الرواية الجزائرية المعاصرة"	جامعة قالمة		ط.د .عزوز صباح	التنمية المستدامة دراسة في المفهوم وسبل التحقيق وعلاقتها بالبيئة	جامعة المسيلة
د.زواوي فرحات ط.د. أحلام وفاء رماش	الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة	جامعة ميلة		أ.د.دبي علي ط.د.رباح زينب	المزيج التسويقي الأخضر وأثره على القرار الشرائي لدى المستهلك الجزائري –دراسة عينية عن مستهلكي المنتجات الكهربائية والالكترونية–لمؤسسة كوندور–	جامعة المسيلة
د.خلاف بدر الدين د.بوجاني عبد الحكيم	حماية البيئة كبعد لدور الجماعات المحلية في التنمية	جامعة خنشلة جامعة عين تموشنت		د.حبيبة عبدلي ط.د هالة عبدلي	الحوكمة البيئية كخيار استراتيجي لتحقيق الاستدامة التنموية بالجزائر	جامعة خنشلة
د.عجابي الياس	فعالية المجتمع المدني في تجسيد فكرة المواطنة البيئية	جامعة المسيلة		ط.د. قروج رؤوف ط.د.خلايفية هدى	السياسة العقابية في مجال حماية البيئة	جامعة قسنطينة 01
د. لمشونشي مبروك د. مريم فلكاوي	الجهود الدولية لمكافحة التلوث البيئي: التلوث البلاستيكي في البيئة البحرية	المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام جامعة قالمة		د. عمار لعويجي ط.د. خولة ملياني	اللهجات و أثرها على الفصحى في البيئة الجزائرية العربية	المركز الجامعي بريكة
د. تريعة نوارة	الجرائم الإرهابية الماسة بالبيئة في التشريع الجزائري	جامعة بومرداس		د. العمري فنطازي ط.د. نجية بوتغرار	متطلبات التنمية المستدامة	جامعة سكيكدة
ط.د سواسي رفيق ط.د بوثلجي امينة	تحقيق الأمن الغذائي في ظل التطور البيوتكنولوجي	جامعة باتنة 1 جامعة الجزائر 1		ط.د قرين زهيرة	المواطنة وحق الانسان في بيئة نظيفة دراسة في ضوء التشريع الجزائري	جامعة الجزائر 1

الملتقى الدولي الأول حول: المواطنة والبيئة لتحقيق التنمية المستدامة
كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية
المركز الجامعي سي الحواس بريكة

د. بن تغري موسى	مسؤولية الدولة والفرد عن الضرر البيئي في النزاعات المسلحة	جامعة المدية		د. ولد عمر الطيب ط.د قرميط جيلالي	دور الملوث الدافع في التوفيق بين حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة	جامعة تيارت
أ.د. بن الزاوي عبد الرزاق د. طارق بن قسمي	دور النمو الاقتصادي المتكامل في تعزيز التنمية المستدامة	جامعة بسكرة جامعة بسكرة		ط.د. بونعامة أحمد ط.د. نجاعي سامية	التوعية البيئية عبر الإعلام الرقمي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تحليلية لعينة من صفحات الفيسبوك –	جامعة بسكرة
ط.د. ضيافي عبد العزيز د. سابق نسيمة	رهانات التحول للاقتصاد الأخضر في الجزائر– مكاسب الواقع وطموحات المستقبل–	جامعة الجزائر 3 جامعة باتنة 1		أ .د. منية غريب د. هماش لمين	إشكالية أولوية التنمية على حساب البيئة في ظل الاتفاقيات البيئية الدولية	جامعة الطارف
د.بن علال بلقاسم د. نعجة عبد الرحمان د.حفيظ الياس	المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية في ظل الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة	المركز الجامعي البيض		د. بوراوي عيسى د. بونحاس عادل	العنصر البيئي كأحد أهم المؤشرات والأبعاد المرتبطة بالتنمية المستدامة	المركز الجامعي بريكة جامعة بومرداس
د. زرقان وليد ط.د طوبال بوعلام	مواءمة الجزائر لتشريعاتها الوطنية مع التزاماتها الدولية في مجال حماية البيئة من التلوث بالمواد الكيميائية	جامعة سطيف2		د.عمر مخلوف د.حاجة وافـي	تكريس حق المواطن في الوصول للعدالة من خلال آلية الدعوى الجماعية في المادة البيئية. دراسة مقارنة.	المركز الجامعي غليزان جامعة مستغانم
د. قدور ضريف ط.د نور الدين موفق	الآليات القانونية لحماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة	جامعة سطيف2		د. مليكة حجاج	البعد البيئي في اتفاقيات الملكية الفكرية(Upov-trips)وأثره في تحقيق التنمية المستدامة	جامعة الجلفة
ط.د. محمد لمين سليخ ط.د. ربيحة باشي	النفايات الخاصة الخطرة وتأثيرها على حق الإنسان في بيئة سليمة (نفايات الرعاية الصحية نموذجا).	جامعة الوادي جامعة سوسة تونس		د. محمد حميداني	الأساس القانوني للمسؤولية العقدية عن الأضرار البيئية	جامعة قالمة
د. صدارة محمد ط.د.خديجة حجاج	البيئة والتنمية المستدامة: طبيعة العلاقة وحدود التأثير	جامعة الجلفة المركز الجامعي تسمسيلت		د. زكريا جرفي ط.د آمنة سفيان	قياس الوعي البيئي لدى عينة من سكان ولاية بسكرة	جامعة بسكرة جامعة سطيف01
ط.د مريجة خديجة ط.د بوعجاجة منال	تكريس المنظومة التشريعية للاستثمار للبعد البيئي: مساهم فعال في تحقيق التنمية المستدامة.	جامعة البليدة 2 جامعة بومرداس		د. لوشن دلال	الدفع بعدم الدستورية:آلية لحماية الحق في البيئة	جامعة باتنة 01

د. جمال عبد الكريم	الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة	جامعة الجلفة		ط.د.مهنى كمال	المواطنة والمصطلحات المرتبطة بها كالوطن،الوطنية و التربية الوطنية	جامعة الجزائر 1
د.إبراهيم بوعزيز	الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة كأهم توجه نحو تبني الاقتصاد الأخضر– دراسة حالة الجزائر–	المركز الجامعي بريكة		د.شوقي لبيك	التصالح بين البيئة والإنسان على ضوء التكنولوجيا الحديثة	جامعة تلمسان
د.عثماني عبد الرحمان	الحماية القانونية للبيئة في التشريع الجزائري	جامعة سعيدة				
ط.د حمزة لموشي ط.د عيسى منزر	دور الأمن البيئي في تعزيز الحوكمة البيئية في إطار التنمية المستدامة	جامعة باتنة 1				
ط. دملاح حفصي أ.د فاتن صبري سيد الليثي	محدودية دور المجتمع المدني في نشر الوعي البيئي في الجزائر	جامعة بومرداس جامعة باتنة 1				

المركز الجامعي سي الحواس بريكة
الملتقى الدولي الأول حول:
المواطنة والبيئة لتحقيق التنمية المستدامة
معهد الحقوق والعلوم الإقتصادية

المركز الجامعي السي الحواس (بريكة)

معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية

الملتقى الدولي الأولى الموسوم ب: المواطنة والبيئة لتحقيق التنمية المستدامة

يومي: 19-20 نوفمبر 2019م

مداخلة تندرج ضمن المحور الرابع الموسوم ب: البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي للتنمية المستدامة

عنوان المداخلة: دمج الاعتبارات الاقتصادية و البيئية من خلال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية و البيئية لتحقيق التنمية المستدامة.

- **الاسم: سفيان**
- **اللقب: ذبيح**
- **رقم الهاتف : 0698134786**
- **البريد الالكتروني : s.debih@univ-dbkm.dz**
- **الرتبة العلمية : طالب دكتوراه**
- **التخصص والجامعة : قانون خاص (جامعة خميس مليانة)**
- **عضو مخبر النظام القانوني للعقود والتصرفات في القانون الخاص(جامعة خميس مليانة)**

ملخص:

تتناول هاته المداخلة دراسة التنمية المستدامة باعتبارها مفهوما شاملا وذلك من خلال التطرق إلى سبل وكيفيات تحقيقها انطلاقا من دمج الأبعاد الاقتصادية والبيئية لها مع الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية؛ حيث نهدف من خلالها إلى تسليط الضوء على هاته الاعتبارات أو الأبعاد، وذلك عن طريق تحليل ودراسة كل بعد من هاته الأبعاد على حدى، إلى جانب التطرق لمفهوم كل من المسؤوليتين الاجتماعية والبيئية، مع التطرق للإطار القانوني والمتمثل في القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

محاولين من خلال ذلك دراسة موقف المشرع الجزائري من التنمية المستدامة ونظرته إليها، لنسلط الضوء بعدها على جميع هذه الأبعاد والمسؤوليات مجتمعة وذلك لمعرفة مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال محاولتنا الإجابة على إشكالية تتمحور حول دور البعدين الاقتصادي والاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال الالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية، هذا وقد اعتمدنا في دراستنا هاته على كل من المنهجين الوصفي والتحليلي باعتبارهما الأنسب لمثل هذه الدراسات، كما خرجنا بمجموعة من النتائج التي أوردناها في نهاية البحث.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة- أبعاد التنمية المستدامة- التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية- التنمية المستدامة والمسؤولية البيئية.

Abstract:

This intervention addresses the study of sustainable development as a comprehensive concept, by addressing ways and means of achieving them starting from the integration of economic and environmental dimensions with a commitment to social and environmental responsibility, where we aim to shed light on these considerations or dimensions, where we will try to analyze and study each dimension In addition to addressing the concept of social and environmental responsibility, the legal framework of Law No. 03-10 on the protection of the environment in the context of sustainable development, where we will try to study the position of the Algerian legislator on the We will then highlight all these dimensions and responsibilities together in order to know the extent of their contribution to achieving sustainable development, trying to answer the problem centered on the role of the economic and social dimensions in achieving sustainable development through a commitment to environmental responsibility In this study, we relied on both the descriptive and analytical approaches as suitable for such studies, and we came up with a set of results that we mentioned at the end of the research.

key words:

Sustainable development - dimensions of sustainable development - sustainable development and social responsibility - sustainable development and environmental responsibility.

مقدمة:

إنّ تحقيق التنمية المستدامة والشاملة هو مطلب ومسعى جميع الدول في العالم، إلّا أّن تحقيق هذا المطلب أو بالأحرى الهدف يتطلب تظافر جميع الجهود وتكاملها في شتى المجالات والقطاعات (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية ، البيئية، التكنولوجية)، فقبل الحديث عن التنمية المستدامة عرف العالم وبالأخص الدول المتقدمة عدة أنواع من التنمية، إلا أنها لم تحقق الغاية والهدف المرجو منها، فبرزت بذلك المسؤولية الاجتماعية، والتي تشير في مفهومها الواسع إلى تحمل المؤسسات لالتزاماتها وقيامها بواجبها اتجاه الأطراف الذين تتعامل معهم، كونها تنشط في إطار البيئة المحيطة بها، فهي تشارك بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية وكذا التنمية الاجتماعية وذلك من خلال استثماراتها التي تسهم في خلق مناصب العمل وبالتالي المساهمة في خفض نسب البطالة والمساهمة في خلق الثروة.

كما أنّها في استثماراتها هذه تعتمد على الموارد الطبيعية وبالتالي فهي تعد بذلك منتج للنفايات التي تؤثر على البيئة سلبا، وبهذا دعيت المؤسسات للمشاركة مع باقي الفاعلين في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الأخذ بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لنشاطاتها وتعديلها لتتناسب مع مبادئ التنمية المستدامة، وهذا ما اصطلح على تسميته المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، وبالتالي كان التركيز هنا أكثر على الجانب الاجتماعي مع مراعاة الجانب الاقتصادي والبيئي الذين يعدان من أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

ففكرة المسؤولية الاجتماعية طرحت وظهرت لأوّل مرة بعد الحرب العالمية الثانية من طرف "ميلتون فريدمان" في كتابه:" الحرية والرأس مالية" سنة 1962م؛ حيث أشار إلى أنّ

المسؤولية الاجتماعية الوحيدة للمؤسسات هي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، لكن فيما بعد ظهرت تيارات معارضة لفكرة "ميلتون فريدمان" والتي ترى بأن المؤسسات وجدت لخدمة المجتمعات ومن واجبها المحافظة على البيئة التي تعمل بها وأن تتصرف كمواطن صالح له حقوق وعليه واجبات، ومن هنا مر مصطلح المسؤولية الاجتماعية بعدة مراحل حتى تبلور وبرز في شكله الجديد في أواسط الأكاديميين في الثمانينات من القرن الماضي[1].

ولأجل تحقيق التنمية الشاملة ظهر مصطلح آخر ألا وهو المسؤولية البيئية، فحتى وإن كان البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية يغطي هذه الفجوة إن صح القول إلّا أنّ التلوث الذي عرفه العالم بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الطفرة الصناعية، وما نجم عنه من أمراض واستنزاف للثروات الطبيعية، كشف عن الحاجة والضرورة الملحة لدعوة الشركات والمؤسسات لتحمل مسؤولياتها اتجاه البيئة والحفاظ عليها وعدم استنزافها والتقليل من الانبعاثات الحرارية؛ فظهر بذلك ما اصطلح عليه بالمسؤولية البيئية، والتي تشير في مفهومها الواسع إلى تحمل المؤسسات لالتزاماتها تجاه البيئة والمحافظة عليها وترشيد استغلال الموارد الطبيعية والتقليل من الانبعاثات الحرارية.

ولأنّ المسؤولية الاجتماعية ومعها البيئية لا يمكن لهما تحقيق تنمية شاملة بدأ الحديث بعد ذلك عن التنمية المستدامة والتي تتمحور فكرتها الأساسية حول تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة وترشيد استغلال الموارد الطبيعية الزائلة والتوجه نحو الطاقات النظيفة والمتجددة.

هذا ويرجع الفضل في بروز مصطلح التنمية المستدامة إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية الذي انعقد في ستوكهولم (السويد) سنة 1972م؛ حيث أصبحت الاستدامة منذ هذا المؤتمر محل اهتمام ومنهجا للتنمية، ففكرة التنمية المستدامة ظهرت على المستويين الدولي والمحلي نتيجة النقص الملحوظ في النماذج السابقة للنمو والتنمية، فقد اقتصر الفكر التنموي التقليدي على تطوير وانعاش مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية دون الأخذ بعين الاعتبار الأجيال المستقبلية ولا للجوانب البيئية[2].

إنّ التطرق لدراسة هذه المفاهيم (أبعاد التنمية المستدامة) وهنا نخص بالذكر كلا من البعدين الاقتصادي والبيئي- كونهما محور الدراسة- وكذا المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية

---

[1]- روضة جديدي ورحيمة بوصبيع صالح، المسؤولية الاجتماعية للشركات بين العمل التطوعي وتحقيق هدف الاستدامة، دراسة لعينة من المؤسسات الصناعية بمدينة الوادي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد السادس، المجلد الرابع، مارس 2019م، ص255.

[2]- عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة - فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها- دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007م، ص 21.

البيئية، وتسليط الضوء عليها مجتمعة لمعرفة كيفية تحقيقها لفكرة التنمية المستدامة، يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية: إلى أي مدى يمكن أن يسهم دمج كل من البعدين الاقتصادي و البيئي في تحقيق التنمية المستدامة؟ وكيف يمكن أن يسهم الالتزام بالمسؤوليتين البيئية و الاجتماعية في تجسيدها؟

وللإجابة على هذه الإشكالية انتهجنا في مداخلتنا هذه كلّا من المنهجين الوصفي والتحليلي، وذلك نظرا لمناسبتهما وملائمتهما لمثل هذه الدراسات، حيث قسمناها إلى ثلاثة محاور على النحو التالي:

المحور الأول: تناولنا في هذا المحور الإطار المفاهيمي للبعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة، حيث قسمناه إلى عنصرين تناولنا في الأول ماهية التنمية المستدامة، حيث قمنا بتعريفها من الناحيتين الفقهية والقانونية، إلى جانب التطرق إلى خصائصها ومبادئها وكذا أهدافها والتحديات التي تواجهها، أمّا العنصر الثاني فقد تناولنا فيه مفهوم كل من البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة باعتبارهما محور الدراسة.

المحور الثاني: تناولنا في هذا المحور علاقة التنمية المستدامة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية، حيث قسمناه إلى عنصرين اثنين، تناولنا في الأول مفهوم المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال تعريفها وكذا إبراز أبعادها ومبادئها ثم انتقلنا إلى تبيان علاقتها بالتنمية المستدامة، أمّا العنصر الثاني فقد تناولنا فيه ماهية المسؤولية البيئية و علاقتها بالتنمية المستدامة.

المحور الثالث: حيث تناولنا في هذا المحور كيفية تحقيق التنمية المستدامة من خلال دمج كل من البعدين الاقتصادي والبيئي مع الالتزام بالمسؤوليتين الاجتماعية والبيئية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للبعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة

إن التطرق لدراسة أي مصطلح يمر عبر دراسة وتناول الإطار المفاهيمي له وذلك لضبطه ومعرفة خصائصه ومبادئه وكذا أهدافه،...الخ، ودراسة مصطلح التنمية المستدامة لا تختلف عن غيرها من المصطلحات، حيث سنتطرق إلى تحديد ماهيتها وذلك من خلال تعريفها من الناحيتين الفقهية والقانونية، إلى جانب التطرق إلى خصائصها ومبادئها وكذا أهدافها والتحديات التي تواجهها، لنتطرق بعد ذلك لدراسة مفهوم كل من البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة، مع العلم أنّ أبعاد التنمية المستدامة ثلاثة –حسب أغلب الدارسين- وهي البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي، (هناك من يضيف البعدين التكنولوجي والسياسي)، إلّا أننا سنقتصر من خلال دراستنا هذه على البعدين الاقتصادي والبيئي كونهما محور هذه المداخلة.

أولا- ماهية التنمية المستدامة:

أ-تعريف التنمية المستدامة: يعد مفهوم التنمية المستدامة مفهوما متعدد الاستخدامات ومتنوع المعاني لهذا ظهرت تعاريف متنوعة ومتداخلة فيما بينها؛ فنجد أنّ "امارتيا صن" قد عرفها على أنّها:" استراتيجية تنموية تتخطى الآفاق لتحلق عاليا في رحاب الطموحات المستقبلية لبناء قدرات الأفراد، وحالة لترسيخ دور المواطنة وجعلها مؤهلة وقادرة على مواجهة التحديات والصعاب، مستثمرة بذلك الفرص لتحقيق المنافع التي تعمل ضمن دورة استدامة التنمية مرة أخرى في الأمد المنظور، وبما يشبه دورة الدخل القومي من خلال تفعيل الاستثمار ومتغيرات الادخار"[3].

في حين عرفها روبرت سولو (Robert Solow)"روبرت سولو" في سنة 1991م بأنّها:" عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثتها الأجيال"، فالطاقة الإنتاجية ليست فقط الموارد الاستهلاكية التي تستهلكها الأجيال الحالية، بل تتعدى ذلك إلى نوعية الطاقة الإنتاجية التي تشمل بالإضافة إلى جانبها المادي الجانب المعنوي أو المعرفي والتي تشمل على طبيعة وحجم الادّخار ونوعية الاستثمار لهذه الفوائض والاستهلاك الرشيد للموارد الحاليّة والمستقبلية[4].

وبالتالي فتحقيق التنمية المستدامة لا يتطلب توجيه الاهتمام بالنمو الاقتصادي فقط، بل يتطلب الاهتمام بالمسائل الاجتماعية لتحول لمجتمع وإدماج البعد البيئي في خطط التنمية، ويجب سد حاجات الإنسان الأساسية دون تجاوز الحدود الخارجية لقدرة المحيط الحيوي، وذلك بإدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغييرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة لا تحدث تدهور في البيئة وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية[5].

أمّا بالنسبة لتعريفها بالاستناد إلى الجانب (البعد) البيئي فقد عرّفت على أنّها :" استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تناقص قدراتها بالنسبة للأجيال المقبلة مع الحفاظ على رصيد ثابت غير متناقص من الموارد الطبيعية"[6]، وهذا التعريف خاص بالأستاذ (Environmental side) الذي ركز في تعريفه لها على الجانب (البعد) البيئي لها؛ فالتنمية لا يمكن أن تتم باستنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة، بل يجب استغلالها استغلالا أمثل والتوجه أكثر نحو الطاقات النظيفة والمتجددة، حتى نحفظ

---

[3]- عبد الصمد سعدون، جدلية العلاقة بين الدولة والمواطنة، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية (العراق)، مركز الدراسات الإقليمية، ص7.

[4]- معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة-سوريا أنموذجا- رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد (قسم الاقتصاد)جامعة دمشق2015/08/23م، ص44.

[5]- عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف (الجزائر) يومي07-08-2008م، ص4.

[6]- معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة-سوريا أنموذجا- مرجع سابق، ص44.

حق الأجيال القادمة في الاستفادة من هذه الموارد إلى جانب حفظ حقهم في محيط وبيئة نظيفة.

أمّا بالنسبة لتعريفها بالاستناد إلى الجانب (البعد) الاقتصادي فقد عرّفت على أنّها:" ترتكز على الإدارة المثلى للموارد للحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية شرط الحفاظ على نوعية الموارد واستخدام الموارد على أن لا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل"، كما وتعني بالنسبة للدول المتقدمة خفضا في مستوى استهلاك الطاقة والموارد، أمّا بالنسبة للدّول النامية توظيف الموارد من أجل رفع مستوى معيشة المواطن والحد من الفقر وبشكل أشمل ضمان تنمية دخول الفرد في المستقبل ليس بأقل من الجيل الحالي[7].

وبالرجوع للتشريع الجزائري نجد أنّ المشرع قد عرف التنمية المستدامة في المادة الرابعة من القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنّها: "التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة و إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن قابلية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية"[8]؛ يستفاد من هذا التعريف أنّ المشرع الجزائري قد أحاط تقريبا بأبعاد التنمية المستدامة، فربط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إطار تنمية قابلة للاستمرار مع مراعاة الجانب البيئي وإدراجه في إطار تنمية تضمن حاجات الأجيال المقبلة، وذلك من خلال الاستغلال العقلاني؛ حيث نجد أنّه نص على هذا المبدأ في المادة (61) والتي نصت على وجوب خضوع استغلال موارد باطن الأرض لمبادئ هذا القانون خصوصا مبدأ العقلانية.

هذا ونجد أنّ المؤسس الدستوري الجزائري بدوره استعمل مصطلح التنمية المستدامة من خلال المادة (44) فقرة (5)؛ فبعدما نص على أنّ حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة للمواطن، وأنّ حقوق المؤلف يحميها القانون، وأنّه لا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أو أيّة وسيلة أخرى من وسائل التبليغ والإعلام إلا بمقتضى أمر قضائي، وكذا أنّ الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي مضمونة وتمارس في إطار القانون، نص على أنّ الدولة تعمل على ترقية البحث العلمي وتثمينه خدمة للتنمية المستدامة للأمة؛ حيث ربط المؤسس الدستوري الجزائري التنمية المستدامة بالبحث العلمي، وجعل منه وسيلة لخدمة التنمية المستدامة للأمة.

وبالرجوع لتعريف اللجنة الدولية للبيئة والتنمية للتنمية المستدامة؛ نجد أنّه قد ورد في أحد تقاريرها والمعروف بتقرير" برونتلاند" في عام 1987م، تعريف للتنمية المستدامة جاء

---

[7]- معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة-سوريا أنموذجا- مرجع سابق، ص44.

8- القانون رقم 10-03 المؤرخ في 20 جويلية 2003م، والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر ج ج د ش، العدد 43،لسنة 2003م.

فيه أنّ التنمية التي تفي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها[9].

من خلال التعاريف السابقة للتنمية المستدامة يمكن لنا إعطاء تعريف للتنمية المستدامة، فالتنمية المستدامة هي:" عبارة عن إدارة مثلى وحكيمة للموارد الطبيعية والبشرية مع الحفاظ على البيئة، فإدارة الموارد الطبيعية تكون بترشيد استغلالها وعدم استنزافها من جهة والتوجه إلى الطاقات النظيفة والمتجددة من جهة أخرى وذلك للحفاظ عليها من أجل الأجيال المقبلة، أمّا إدارة الموارد البشرية فتكون بالاستثمار في رأس المال البشري من خلال تعليمه وتكوينه وتوفير جميع الظروف اللازمة لتفجير طاقاته، وتمكينه من التكنولوجيا، وتوعيته بمسؤوليته اتجاه بيئته واتجاه الأجيال المقبلة".

هذا ويستخلص كذلك من خلال التعاريف السابقة سواء من الناحية الفقهية أو القانونية أنّ المعنين والمقصودين بها(بالتنمية المستدامة) هم كل من الهيئات الحكومية(الدول ومؤسساتها الاقتصادية العامة) وكذا المؤسسات الخاصة (الشركات) وجميع أفراد المجتمع (جميع المواطنين) وفيما يلي شرح لدور كل طرف من هذه الأطراف في تحقيق التنمية المستدامة:

1/ الهيئات الحكومية: تتدخل الهيئات الحكومية للدفاع عن قيم التنمية المستدامة في إطار سلطتها من خلال سن القوانين والتشريعات،

2/ المؤسسات (خاصة وعامة): وذلك من خلال تخفيض استعمال الموارد الطبيعية، مع منح إطار عمل مقبول ومحفز.

3/أفراد المجتمع (المواطنون): من خلال الأفعال والأعمال التطوعية[10]،إلى جانب الضغوط التي يمارسونها على كل من الحكومات بدفعها لإصدار تشريعات لحماية البيئة بجميع جوانبها، وكذا دفعها للضغط على المؤسسات الخاصة لتحمل التزاماتها ومسؤولياتها البيئية والاجتماعية.

ب- خصائص التنمية المستدامة: تتميز التنمية بجملة من الخصائص التي تميزها عن باقي النماذج التنموية في الاقتصاد الوضعي، ويمكن إبرازها في النقاط التالية[11]:

---

[9]- صديقي مسعود ومسعودي محمد، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، يومي2008/08/07م، ص2.

[10]- أوسرير منور و بوذريع صليحة، المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق المركز التنافسي للمؤسسات في إطار البعد البيئي للمؤسسة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث الموسوم ب: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، يومي 14/ 15 فيفري 2012م، ص7.

[11]- حنيش أحمد وبوضياف حفيظ، التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس الموسوم ب: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقي التنمية المستدامة- دراسة تجارب بعض الدول- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة2، يومي 24/23 أفريل 2018م، ص4.

01- الديمومة والاستمرارية: وتتطلب توليد دخل مرتفع يسمح بإعادة استثمار جزء منه، وهو ما يمكن من إجراء الإحلال، التجديد والصيانة للموارد، فهي تنمية تهدف إلى تحقيق معدلات دخل مرتفعة من جهة وعدالة في توزيعه وكفاءة عالية في استخدامه من جهة أخرى، بما يمكنها من الاستمرارية والاستدامة.

02- تحقيق التوازن البيئي بالاعتماد على التسيير الإيكولوجي: يجب أن يخضع استخدام الموارد الطبيعية سواء المتجددة والناضبة للتسيير الإيكولوجي المستدام الذي يكرس العدالة في توزيع رأس المال الطبيعي بين الأجيال، من خلال إدارة الجودة في الاستخدام العادل، بحيث يحسن البيئة ويحافظ عليها ويخلق الانسجام بين مساعي التنمية وقيود البيئة.

03- التنمية المستدامة مشروع عالمي: تركز التنمية المستدامة على إرساء مبادئ العدالة بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية، كما تركز على البعد العالمي لمشكلة التلوث البيئي، من خلال الدعوة إلى احترام المواثيق الدولية المتعلقة بحماية البيئة، وإجراءات تغييرات هيكلية في أنماط الإنتاج والاستهلاك، وتحقيق أهداف الألفية والارتقاء لمستوى المعيشة للفئات الأكثر حرمانا.

04- التنمية المستدامة تعتمد على مداخل وأسس بيئية: أهمها قاعدتي المدخلات والمخرجات؛ فأما قاعدة المدخلات فتشمل سيناريوهات استغلال الموارد المتجددة بمعدل لا يفوق قدرة أو معدل تجددها في الطبيعة، والموارد غير المتجددة يتم استغلالها بعقلانية، وبأقصى قدر من الكفاءة، وتجدر الإشارة إلى قاعدة (Serfian Quasi Sustainability Rule) والتي تنص على أن الناتج من استخدام الموارد الناضبة أو غير المتجددة يجب استخدام جزء منه في تلبية وإشباع الحاجات الحالية، واستثمار باقي العوائد في مشاريع تخدم مصالح الأجيال المستقبلية، وأمّا قاعدة المخرجات فتتمحور حول وجوب عدم تجاوز التلوث الحدود القصوى للتلوث في البيئة؛ أي عدم تجاوز القدرة الاستيعابية للبيئة وعدم الإضرار بها[12].

ج- أهداف التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهها: حيث سنتطرق في هذا العنصر إلى بداية إلى الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها، ثم سنحاول إبراز التحديات التي تواجهها في سبيل تحقيق هذه الأهداف.

01- أهداف التنمية المستدامة: تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والأغراض على جميع المستويات (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، يمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية[13]:

---

[12]- حنيش أحمد وبوضياف حفيظ، التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة، مرجع سابق، ص5.

[13]- عيسى قبقوب ومحمد كاكي، السياسة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر، مجلة آفاق علمية، العدد الثالث عشر، المركز الجامعي لتمنغست، أبريل 2017م، ص12.

- احترام البيئة الطبيعية؛ وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستديمة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد؛ وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدم يرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع؛ تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأُقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع؛ وذلك بإتباع طريفة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

02- التحديات التي تواجه التنمية المستدامة: تواجه التنمية المستدامة العديد من التحديات على جميع المستويات؛ حيث نجد أنّ مؤتمر العمل الدولي بجنيف سنة 2013م، أكد على ضرورة القيام بمجموعة من الأعمال في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وتجاوز التحديات والعقبات التي تواجهها، حيث خرج هذا المؤتمر بما يلي[14]:

- تحقيق الاستدامة البيئية وتحويل رؤية توفير العمل اللائق للجميع إلى حقيقة واقعة،

- الاستثمار في البنية التحتية لإدارة المياه وفي الحماية الاجتماعية في الأرياف من شأنه أن يولد فرص العمل ويستصلح الأراضي ويزيد الإنتاجية الزراعية ويحسن المقاومة في وجه تغير المناخ،

- إعادة الهيكلة الاقتصادية والأخذ بعين الاعتبار تغير المناخ وما يثيره من تجديد للوظائف وسبل العيش،

- تدعيم أسعار الطاقة والسلع ذات الصلة بالطاقة خاصة بالنسبة للأسر الفقيرة،

- إدماج السلامة والصحية المهنيتين في سياسات التصميم والمشتريات،

- تدعيم التغيير الهيكلي المرتبط بالانتقال إلى أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة.

د- مبادئ التنمية المستدامة: حدد جدول أعمال القرن أو ما يعرف "بالأجندة 21" و المنبثقة عن قمة الأرض بريو دي جانيرو سنة 1992م، سبعة وعشرون مبدأ لتوجيه مختلف الجهات

---

[14]- زروخي فيروز ومساعد رضوان، إشكالية التنمية المستدامة وتحدياتها، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد الثاني، أفريل 2018م ،ص ص 71،72.

الفاعلة نحو تحقيق التنمية المستدامة؛ ولكن مع مرور الوقت وتطور الفكر التنموي، طرأت تغيرات نوعية على بعض المبادئ، وطُورت مبادئ أخرى جديدة من طرف بعض الخبراء والمتخصصين، لتتكيف مع الظروف الراهنة وتم حصرها في ما يلي[15] :

01- مبدأ الحيطة والحذر: يعني حماية البيئة العالمية من التلوث والتدهور عن طريق رسم سياسات واتخاذ الإجراءات الاحترازية وتطبيقها بشكل واسع من طرف مختلف الدول والحكومات والمؤسسات.

02- مبدأ الوقاية: وذلك بإدماج البيئة من البداية كعنصر استراتيجي في مختلف النشاطات الاقتصادية والبشرية من أجل تقليص انبعاثات المواد الضارة للبيئة، أو إلغائها قبل صدورها إن كان ذلك ممكنا، وكذلك تطوير المنتجات بشكل ملائم بيئيا، وترقية النشاطات الاقتصادية المختلفة بشكل لا يلوث البيئة من البداية.

03- مبدأ الملوث الدافع: هذا المبدأ يفرض على السلطات الحكومية لمختلف الدول وعلى المؤسسات الدولية أن تتخذ، إجراءات وتدابير من أجل إلزام المتسببين في التلوث البيئي بتحمل مسؤولياتهم اتجاه ذلك سواء كانوا مؤسسات أو دول.

04- مبدأ التضامن: ويكون بين مختلف الجهات الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة، محليا ووطنيا، دوليا ومؤسساتيا، وبين الأجيال الحالية والمستقبلية.

05- مبدأ المشاركة: وتعني الشراكة بين مختلف الأطراف ذات المصلحة (الشعوب، المؤسسات والحكومات ....الخ)، وضمان إشراكهم في صياغة مختلف السياسات التنموية وعدم تغييب هذه الأطراف لسبب أو لآخر لضمان استدامة التنمية وتواصلها عبر الزمن.

06- مبدأ التسيير العقلاني: أي الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية وعدم تبذيرها والاستفادة منها قدر الإمكان ذلك لأن الموارد الطبيعية محدودة.

07- الابتكار والتطوير المستمر: وذلك من أجل خلق قيمة إضافية لتمويل النشاطات المستدامة.

ثانيا- البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: حيث سنتطرق في هذا العنصر إلى بداية تعريف البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، ثم إبراز عناصره بعد ذلك.

أ- تعريف البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: يستند هذا البعد إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد و كذا القضاء أو التقليل من نسبة الفقر والبطالة وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والعمل على ترشيد استهلاك الطاقة والتوجه نحو الطاقات المتجددة والنظيفة وحفظ الموارد الطبيعية.

---

[15]- جعفر سمية، دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا- مذكرة ماجستير، في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1(الجزائر)، 2014/2013م، ص51.

ب- عناصر البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: وفقا للبعد الاقتصادي تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد، باعتبار البيئة هي الأساس والقاعدة للحياة البشرية، وتمثل العناصر الآتية محور البعد الاقتصادي[16] :

01- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: من خلال هذا الجانب يلاحظ أن سكان الدول المتقدمة يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، فعلى سبيل المثال استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند ب: (33 مرة)،

02- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، لذلك يجب تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أنماط استغلال هذه الموارد، والتأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية،

03- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته: تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي، كان كبيرا بدرجة غير متناسبة، إضافة إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تحتل الصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، والقيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل بها، وفي تهيئة الأسباب التي ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والمشاركة للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها، والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى،

04-المساواة في توزيع الموارد والمداخيل بين الشعوب: أي جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات متساوية بين أفراد المجتمع الواحد، فالمساواة بين أفراد المجتمع تعمل على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لرفع مستويات المعيشة،

05- تقليص تبعية البلدان النامية للبلدان الصناعية: إنّ تقليل الدول المتقدمة من استهلاك الموارد الطبيعية سوف يحرم الدول النامية من أهم مصادر إيراداتها، وهكذا تنبغي على هذه الأخيرة أن تتبنى نمطا تنمويا يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات المحلية وتأمين الاكتفاء الذاتي؛ مما يسمح بالتوسع في التعاون الإقليمي وتشجيع التجارة البينية

[16]- جعفر سمية، دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص ص 52،53.

للبلدان النامية وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري واستعمال التكنولوجيات المحسنة،

06- تقليص الإنفاق العسكري: كما أنّ التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، الأمر الذي من شأنه إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المخصصة للأغراض العسكرية للإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.

07- التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة: والتي تتجسد من خلال تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة والتخفيف من عبء الفقر المطلق كأولوية من أولويات التنمية المستدامة؛ لأنّ هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناتج عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية.

ثالثا- البعد البيئي للتنمية المستدامة: حيث سنتطرق في هذا العنصر إلى تعريف البعد البيئي للتنمية المستدامة وكذا ذكر عناصره.

أ- تعريف البعد البيئي للتنمية المستدامة: بالرجوع لتعريف التنمية المستدامة من خلال بعدها البيئي نجد أنه يركز على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، وعدم استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة بطريقة تؤدي إلى فنائها و تدهورها، بترشيد استغلالها والتوجه نحو الطاقات المتجددة والنظيفة للحفاظ على هاته الموارد الطبيعة للأجيال المقبلة وحفظ حقهم في الاستفادة منها إلى جانب حفظ حقهم في بيئة نظيفة وصالحة للعيش.

ب- عناصر البعد البيئي للتنمية المستدامة: يجب أن يحافظ النظام المستدام بيئيا على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، إلى جانب حماية التنوع الحيوي من خلال الاستخدام الأمثل لها، ويتمحور البعد البيئي للتنمية المستدامة حول مجموعة من العناصر تتمثل فيما يلي[17]:

01- الأراضي: إنّ تعرية التربة تؤدي إلى تقليص إنتاجيتها مما يؤدي إلى تقليص مساحة الأراضي الزراعية، ولقد جاء في الوثيقة 21 ضرورة استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية والأراضي تأخذ بعين الاعتبار قدرة الأراضي على تزويد عملية التنمية بالموارد وعدم استنزافها وحماية الأراضي من التلوث والتصحر،

02- البحار والمحيطات والمياه: تشغل البحار والمحيطات ما نسبته 91 % من مساحة الكرة الأرضية، وهذا ما يجعل إدارة هذه المناطق من المهام الصعبة، وذلك راجع لتعقد الأنظمة البيئية للمحيطات، كما أن النظام البيئي البحري يعاني العديد من المشاكل البيئية منها

[17]- جعفر سمية، دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص ص54، 55.

التلوث الصادر عن السواحل وتراجع الإنتاجية البحرية لمصائد الأسماك بسبب الاستغلال المفرط، كما يجب صيانة المياه وتحسين استخدامها،

03- حماية المناخ من الاحتباس الحراري: إنّ الاستخدام المكثف للفحم الحجري والنفط وانبعاثات الكربون الناتج عن النشاط الإنساني تسبب في:

- ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية،
- زيادة مستوى سطح البحر،
- تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي،
- زيادة الأشعة فوق البنفسجية.

04- حماية التنوع الحيوي والاستخدام الأمثل للموارد البيولوجية: من القضايا التنموية الرئيسية المرتبطة بالتنوع الحيوي مسألة العدالة في التوزيع، وذلك أن الموارد البيولوجية المستخدمة لأغراض تنموية واقتصادية يجب أن توزع بالتساوي وبعدالة على الجهات التي قامت بتطويرها، إلا أن للتنوع الحيوي أهمية أخرى تفوق الأهمية الاقتصادية، وهي الأهمية العلمية والتاريخية فكل هذه الكائنات هي نتيجة سلسلة طويلة من التطورات العضوية مرت عبر ملايين السنين، ويقوم الإنسان الآن بالقضاء على التنوع الطبيعي والتوازن البيئي بسبب سياساته التنموية الخاطئة.

هذا وبالرجوع للقانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، نجد أن المشرع الجزائري قد حدد من خلال المادة الثانية منه مجموعة من الأهداف لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، تتمثل في:

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة،
- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة، والعمل على ضمان إطار معيشي سليم،
-الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها،
- إصلاح الأوساط المتضررة،
- ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء،
- تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في حماية البيئة.

هذا وقد نص هذا القانون على حماية جميع عناصر البيئة، وأفرد لذلك بابًا تحت اسم "مقتضيات الحماية البيئية" ألا وهو الباب الثالث؛ حيث نص فيه على حماية (التنوع البيولوجي، الهواء والجو، الماء والأوساط المائية، الأرض وباطن الأرض، الأوساط الصحراوية، الإطار المعيشي)، حيث أفرد لكل عنصر من هذه العناصر فصلا كاملا ينظمه فيه.

ولأنّ حماية البيئة لا تقتصر على ردع الممارسات المضرة بها فقط –وإن كان ذلك بالأهمية بما كان- بل تتعداها إلى التحفيزات والجوائز التي ترصدها الدول على المجهودات التي تبذلها/يبذلها كل من المؤسسات والأفراد للحفاظ على البيئة؛ نجد أنّ المشرع الجزائري قد أفرد بابا خاصا من القانون رقم03-10 تحت اسم "أحكام خاصة" ألا وهو الباب الخامس، حيث تضمن هذا الباب خمس مواد من المادة 76 إلى المادة 80، وذلك في إطار حماية البيئة والتحفيز على ذلك؛ وبالرجوع لهذه المواد نجد أنّه في المادة 76 قد وضعت مجموعة من الحوافز للشركات والمؤسسات وكذا الأشخاص للحفاظ على البيئة، حيث جاء فيها:" تستفيد من حوافز مالية وجمركية تحدد بموجب قانون المالية، المؤسسات الصناعية التي تستورد التجهيزات التي تسمح في سياق صناعتها أو منتوجاتها بإزالة أو تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري والتقليص من التلوث في كل أشكاله"، أمّا المادة 77 من هذا القانون (03-10) فقد نصت على:" يستفيد كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيض في الربح الخاضع للضريبة"، أمّا المادة 78 منه فقد نصت على تحديد جائزة وطنية في مجال حماية البيئة، ونصت المادة 79 على أن تدرج التربية البيئية ضمن برامج التعليم.

وكل هذه المواد تؤكد حرص الدولة الجزائرية على حماية البيئة، حيث لم تكتفي بالنص على العقوبات الخاصة بالمخالفين بل تعدت ذلك إلى النص على تحفيزات وجوائز للفاعلين في حماية البيئة.

المحور الثاني: علاقة التنمية المستدامة بالمسؤوليتين الاجتماعية والبيئية

يحمل مصطلح التنمية المستدامة عدة دلالات تتمحور وتصب جميعها في مفهوم واحد ألا وهو تحقيق تنمية اقتصادية شاملة مع الاهتمام والرقي بالجوانب الاجتماعية بصفة عامة(البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة) والمحافظة على الطاقات والموارد الطبيعية والتوجه نحو استعمال الطاقات النظيفة والمتجددة وهذا ما يتجسد من خلال بعدها البيئي، إلّا أّن مفهومها قد يتداخل مع مفاهيم أخرى تهدف وتصبو إلى تحقيق الغايات ذاتها من خلال تحمل الهيئات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة لمسؤولياتها اتجاه الفرد والمجتمع (المسؤولية الاجتماعية) وكذا اتجاه البيئة التي نعيش فيها (المسؤولية البيئية)، وللتفصيل أكثر وللتمييز بين هذه المفاهيم قسمنا هذا المحور إلى عنصرين، الأول تناولنا فيه مفهوم المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة، أمّا الثاني فتناولنا فيه مفهوم المسؤولية البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة.

أولا- مفهوم المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة: حيث سنتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية كمصطلح مستقل يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، ثم ننتقل بعد ذلك إلى تبيان علاقتهما ببعضهما.

أ- **مفهوم المسؤولية الاجتماعية:** إن التطرق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية يقودنا إلى تعريفها وكذا ذكر مبادئها وأبعادها.

01- تعريف المسؤولية الاجتماعية: يشير مصطلح المسؤولية في مفهومه الواسع إلى تحمل المؤسسات وقيامها بواجبها اتجاه الأطراف الذين تتعامل معهم؛ حيث نجد العديد من التعاريف التي تناولت هذا المصطلح إلّا أنّها اتفقت جميعها تقريبا حول مضمون هذه الفكرة، هذا وسنتطرق لمختلف التعاريف التي تناولت مفهوم المسؤولية الاجتماعية وذلك فيما يلي[18]:

- **تعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة(2004م):**عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية على أنّها الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة و عائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.

- **تعريف البنك الدولي (2005م):** عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنّها التزام أصحاب النشاطات بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسن مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد وتكون مدمجة في الأنشطة المستمرة للمؤسسة.

- **تعريف الاتحاد الأوروبي:** عرف الاتحاد الأوروبي المسؤولية الاجتماعية على أنّها:" مفهوم تقوم من خلاله الشركات بتضمين اعتبارات بيئية واجتماعية في أعمالها وفي تفاعلها نحو أصحاب مصالح بشكل تطوعي"[19].

- **تعريف الغرفة التجارية العالمية:** عرفت غرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية على أنّها:" جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية"[20].

- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** تعرّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أنّها: "التزام هذه الأخيرة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف"[21].

---

[18]- روضة جديدي ورحيمة بوصبيع صالح، المسؤولية الاجتماعية للشركات بين العمل التطوعي وتحقيق هدف الاستدامة، دراسة لعينة من المؤسسات الصناعية بمدينة الوادي، مرجع سابق، ص255.

[19]- انظر: المعهد العربي للتخطيط، المسؤولية الاجتماعية للشركات، العدد تسعون، الكويت 2010م، ص4.

[20]- الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة-حالة سونطراك- رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2007م، ص80.

[21]- المرجع السابق، ص81.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن المسؤولية الاجتماعية هي التزام كل من الحكومات والمؤسسات بالتنمية في شقيها الاقتصادي والاجتماعي وذلك لتحقيق الرفاه للمجتمع وتلبية حاجياته على مختلف الأصعدة، مع مراعاة الجوانب البيئية والحفاظ عليها وعدم الإخلال بها، وكل ذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

02- مبادئ المسؤولية الاجتماعية: تعددت وتنوعت أفكار ونظرات الباحثين حول كيفية صياغة مبادئ المسؤولية الاجتماعية إلا أنها اتفقت من حيث المضمون والهدف، ومن أبرز الباحثين الذين تناولوا مبادئ المسؤولية الاجتماعية بالدراسة نجد(DAVID GULER) قسم هذا المبادئ إلى أقسام ثلاثة هي[22] :

- **القسم الأول(الاستدامة):**هي تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأساسية للجميع، وتمتد لتشمل كل الفرص المتاحة من أجل تحقيق حياة أفضل، وهي كذلك القدرة على التحمل والمسؤولية.

- **القسم الثاني(الشفافية):** هي قيام الأجهزة العليا للرقابة بالإفصاح بطريقة آنية وواضحة ومفيدة عن أوضاعها وأنشطتها وإدارتها المالية وعملياتها وأدائها تجاه المجتمع التي تعيش فيه كما يلزم مفهوم الشفافية ضرورة الإفصاح عن عمليات الرقابة بالإضافة إلى تمكين الأفراد المعنيين من الحصول على المعلومات اللازمة حول الأنشطة الاجتماعية للشركة.

-**القسم الثالث(المساءلة):** يرتبط مفهوم المساءلة بالإطار القانوني والهيكل التنظيمي، والاستراتيجيات والإجراءات التي تضمن لجهاز الرقابة بالشركة النقاط التالية:

* أن تنفي بواجباتها القانونية المتعلقة بتوزيع مواردها وتقييم أداؤها،
* تفصح عن قانونية وكفاءة استخدام المال العام بالإضافة إلى إجراءاتها وأنشطتها،
* رئيس وموظفو الجهاز مسؤولون عن أعمالهم.

03- أبعاد المسؤولية الاجتماعية: سنتطرق في هذا العنصر إلى استعراض ودراسة الأبعاد الثلاث للمسؤولية الاجتماعية (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي):

-**البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية:** يشير البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية إلى الالتزام بممارسات أخلاقية داخل المؤسسات مثل الحوكمة المؤسسية، منع الرشوة والفساد، حماية حقوق المستهلك، فالمؤسسة وجدت من أجل تلبية حاجيات المجتمع بالدرجة الأولى بتقديم السلع والخدمات بكفاءة وفعالية وبالسعر المناسب دون مغالاة أو احتكار أو إهدار لموارد المجتمع مع مراعاة الجودة الشاملة في السلع المقدمة، وبهذا يتحقق البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية[23].

---

[22]– **David crowther,guler aras,book , corporate social responsability,2008,p19**

[23]- روضة جديدي ورحيمة بوصبع صالح، المسؤولية الاجتماعية للشركات بين العمل التطوعي وتحقيق هدف الاستدامة- دراسة لعينة من المؤسسات الصناعية بمدينة الوادي- مرجع سابق، ص256.

- **البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية:** يشير البعد الاجتماعي إلى مساهمة المؤسسة في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه، وتحسين رعاية شؤون العاملين فيها بما ينعكس إيجابا على زيادة إنتاجيتهم، وتنمية قدراتهم الفنية وتوفير الأمن المهني والوظيفي وكذا الرعاية الصحية، هذا ويشمل البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية الاهتمام بالقضايا الرئيسية ذات المرتبطة باتجاهين رئيسيين هما:

* **الاتجاه الأول(العمال ومحيط العمل):**باعتبار أن الموظفين مصدر للميزة التنافسية، ولهذا فالمؤسسة بحاجة إلى دعمهم وذلك عبر الاستثمار في نوعية الحياة العملية عن طريق تنظيم مكان العمل وتنمية الموارد البشرية وتحقيق الحد الأمثل من علاقات العمل داخل المؤسسة، فنوعية العمل وكفاءة الموارد البشرية تؤثر بشكل كبير في الإنتاجية والربحية،

* **الاتجاه الثاني(المجتمع المحلي):** حيث يجب على المؤسسة أن تكون على معرفة ووعي تامين بالمجتمع المحلي وباحتياجاته وأن تصمم برامجها على التشاور مع المجتمعات المحلية للحصول على نتائج أفضل، وهذا من شأنه أن يخلق بيئة اجتماعية أفضل تعود بالنفع المباشر على المنظمة في أجل الطويل.

- **البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية:** يتمثل البعد البيئي لمسؤولية الاجتماعية في واجب المؤسسات في تغطية الآثار البيئية المترتبة على عمليات ومنتجات المؤسسة والعمل على القضاء على الانبعاثات والنفايات والتقليل من استخدام المواد الكيماوية الخطرة مع ضرورة الحرص على الاستخدام الفعال للطاقة والاستعانة بمصادر الوقود البديلة، ومن أجل تحقي البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة لابد من وجد نظام للإدارة البيئة الذي يضبط عمل المؤسسة ويعمل على تحسين أدائها البيئي، حيث يقوم هذا النظام ب:

- تبني مواصفات أداء بيئية، وقواعد ومقاييس معيارية للعمليات والإدارة،
- تسهيل التطور التكنولوجي البيئي وعملية تحويله تناقله،
- تعزيز الوعي البيئي،
- فتح قنوات الحوار مع الأطراف المعنية والتواصل معها حول القضايا البيئية.

هذا وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن محتوى المسؤولية الاجتماعية جعلت الباحث (carroll) يشير إلى كونها تتكون من أربعة أبعاد وهي:(اقتصادي، أخلاقي، قانوني وخيري).

ب- العلاقة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية: لقد حظيت العلاقة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية باهتمام كبير في الآونة الأخيرة؛ حيث أصبحت الشركات والمؤسسات تهتم بمسؤولياتها عن أثر نشاطاتها الاقتصادية من أجل مجتمع أفضل، وهذا ما

يوضح ويؤكد العلاقة بين المفهومين؛ حيث تسعى الشركات إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال أدائها لمسؤولياتها الاجتماعية[24].

هذا ويبرز التزام منظمات الأعمال بمسؤولياتها الاجتماعية اتجاه موظفيها وزبائنها والمجتمع والبيئة من خلال قيامها بالأعمال التالية[25] :

01- إتباع أنظمة أجور عادلة،

02- توفير ظروف عمل مناسبة مع الاهتمام بأنظمة الصحة والسلامة في أماكن العمل،

03- التركيز على تنمية وتدريب العنصر البشري في مكان العمل،

04- إتاحة فرص متساوية للعاملين بشأن تعيين ذوي الاحتياجات الخاصة وتدريبهم ومنحهم فرص التقدم في المنظمة،

05- تطبيق المواصفة القياسية (ISO900) الخاصة بالجودة والتي تعد كأداة تحقق المؤسسة من خلالها النجاح في الأجل الطويل، وذلك عبر إرضاء العميل وتحقيق المنافع لجميع أعضاء المنظمة والمجتمع،

06- تطبيق استراتيجية التحسين المستمر داخل المنظمة،

07- العمل على ترسيخ ثقافة الجودة والتزام العاملين أخلاقيا بإنتاج منتجات ذات جودة عالية وآمنة،

08- نشر ثقافة الحفاظ على البيئة لدى الموظفين وأفراد المجتمع بشكل عام مع وضع نظام خاص للتخلص من النفايات بأسلوب علمي لتقليل أثرها على البيئة،

09- اقتناء تكنولوجيا صديقة للبيئة،

10- التخفيف من استهلاك مصادر الطاقة الأحفورية واستبدالها بشكل تدريجي بالطاقات المتجددة،

11- القيام بحملات تشجير وتنظيف للشواطئ،

12- العمل على تطبيق نظام للإدارة البيئية مع السعي للحصول على المواصفة القياسية العالمية (ISO14000).

لهذا فالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة لهما أهداف مشتركة ويصبان في المجرى ذاته، فالمنظمات في سعيها للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه الأطراف ذوي المصلحة تكون قد حققت بذلك أهداف التنمية المستدامة، في المقابل نجد أنّ تحقيق التنمية المستدامة يتطلب من منظمات الأعمال أن تضع استراتيجية واضحة تتماشى مع الخطة

---

[24]- روضة جديدي ورحيمة بوصبيع صالح، المسؤولية الاجتماعية للشركات بين العمل التطوعي وتحقيق هدف الاستدامة- دراسة لعينة من المؤسسات الصناعية بمدينة الوادي- مرجع سابق، ص261.

[25]- المرجع السابق، ص261.

الوطنية العامة، بتسخير جزء من مواردها لتجسيد مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

هذا وبالرجوع للقانون رقم03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة فإننا لا نجد ذكرا لمصطلح المسؤولية الاجتماعية، أو بالأحرى ذكرا صريحا له، وهذا لا يعني أن المشرع الجزائري قد أغفل هذا النوع من المسؤولية بل ربطه بدراسات التأثير(من خلال نص المادتين 15 و16) والتراخيص التي تسبق منح المشاريع(من خلال نص المادتين 18 و19).

حيث نجد أنّه نص في المادة 15 من القانون رقم 03-10 على أن تخضع مسبقا وحسب الحالة لدراسة التأثير أو لموجز التأثير على البيئة مشاريع التنمية والهياكل والمنشآت الثابتة والمصانع والأعمال الفنية الأخرى، وكل الأعمال وبرامج البناء والتهيئة التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة فورا أو لاحقا على البيئة، لاسيما على الموارد والأنواع والأوساط والفضاءات الطبيعية والتوازنات الايكولوجية وكذلك على إطار ونوعية المعيشة، أمّا المادة 16 فقد أحالت إلى التنظيم تحديد محتوى دراسة التأثير والذي تضمن حسب المادة عدة معطيات نذكر منها :

- عرض عن النشاط المزمع القيام به،
- وصف للحالة الأصلية للموقع وبيئته الذين قد يتأثران بالنشاط المزمع القيام به،
- وصف للتأثير المحتمل على البيئة وعلى صحة الإنسان بفعل النشاط المزمع القيام به،والحلول البديلة المقترحة،
- عرض عن آثار النشاط المزمع القيام به على التراث الثقافي وكذا تأثيراته على الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

حيث أنّ دراسة التأثير تشمل وصفا دقيقا على التأثيرات المحتمل حدوثها والتي قد تؤثر على الإنسان وبيئته، لذا فالمشرع الجزائري بنصه عليها إنما اتخذ خطوة استباقية في سبيل حماية البيئة الاجتماعية والطبيعية.

أمّا المادتين (18و19) فقد تضمنت الأولى عدا للمؤسسات المصنفة والتي جاء فيها أنها بصفة عامة جميع المنشآت التي يستغلها أو يملكها شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص والتي قد تتسبب في أخطار على الصحة العمومية والنظافة والأمن والفلاحة،...الخ، فإنها تخضع حسب المادة (19) إلى ترخيص مسبق من قبل الوزير المكلف بالبيئة، أو من الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي حسب الحالات، ونصت المادة 20 على أن يسب الترخيص بدراسة التأثير أو موجز التأثير وكذا تحقيق عمومي، ودراسة تتعلق بالأخطار والانعكاسات المحتملة للمشروع على المصالح المذكورة، وعند الاقتضاء بعد أخذ راي الوزارات والجماعات المحلية.

كما نجد كذلك أنّ نص المادة (46) والتي جاء فيها أنّه :"عندما تكون الانبعاثات الملوثة للجو تشكل تهديدا للأشخاص والبيئة أو الأملاك، يتعين على المتسببين فيها اتخاذ التدابير الضرورية لإزالتها أو تقليصها"، قد تضمنت وجوب تحمل المتسببين بالانبعاثات الملوثة للجو والتي تشكل خطرا وتهديدا للأشخاص والبيئة أو الأملاك أن يتخذوا التدابير الضرورية لإزالتها أو تقليصها، وبالتالي يستفاد منها تحملهم لمسؤولياته اتجاه المجتمع والبيئة والأملاك.

وكلها مواد يستفاد منها حرص المشرع الجزائري على حماية البيئة الطبيعية والاجتماعية على حد سواء في خطوة استباقية منه تحدد مسؤوليات المنشآت والمؤسسات تجاه البيئتين الاجتماعية والطبيعية.

ثانيا- مفهوم المسؤولية البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة :حيث سنتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم المسؤولية البيئية ثم إبراز علاقتها بالتنمية المستدامة بعد ذلك.

أ- مفهوم المسؤولية البيئية: حيث سنتطرق في هذا العصر إلى تعريف المسؤولية البيئية ثم ابراز عناصرها.

01- تعريف المسؤولية البيئية: يمكن تعريف المسؤولية البيئية على أنّها:" مهمة لتغطية الآثار البيئية للعمليات الإنتاجية للشركات، تخفيض التلف والانبعاثات، وتعظيم الكفاءة الإنتاجية لمواردها، وتقليص الممارسات التي يمكن أن تكون لها آثار بيئية مستقبلا"[26].

هذا وقد عرفها الدكتور نجم عبود نجم بقوله: "إذا كانت الأعمال تعمل من أجل بيئة لا محدودة الموارد وسلع بيئية مجانية وتكاليف خارجية يتحملها المجتمع أو الطبيعة، فإن المسؤولية البيئية هي إعادة التوازن في علاقة الأعمال بالبيئة من خلال التأكيد على محدودية الموارد وكون السلع البيئية ذات تكلفة شأنها شأن عوامل الإنتاج الأخرى كالعمل ورأس المال، وبالتالي فهي تكلفة داخلية على من يستخدمها أو يفسدها أو يلوثها أن يتحملها"[27].

حيث تتمثل المسؤولية البيئية في عملية تطبيق المعارف الخاصة بحماية البيئية، مع وجود وعي حقيقي بذلك لدى القائمين على اتخاذ القرارات. ويرتكز تطبيق المسؤولية البيئية على كافة عناصر الحوكمة (الإدارة، التسيير، التقييم، المعالجة، الإنتاج،...)، وكذلك على كافة مبادئ التنمية المستدامة، وتتضمن المسؤولية البيئية في تقاريرها تقييم الأداء البيئي لمنظمات الأعمال بأحدث مراحل التطور المحاسبي، فوظائف الإدارة وبالتالي وظائف المحاسبة قد

---

[26]- محمد زيدان ومحمد يعقوبي، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه البيئة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث الموسوم ب: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، يومي 15/14 فيفري 2012م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، ص3.

[27]- نجم عبود نجم، المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة، دار الورق للنشر والتوزيع،2012م، ص19.

ازدادت ازديادا مضطردا مع ازدياد حجم الوحدات الاقتصادية، وبصفة خاصة الشركات المساهمة[28].

هذا ونجد أن المشرع الجزائري في القانون رقم 03-10 قد أدرج مجموعة من المبادئ وذلك من خلال نص المادة الثالثة تتعلق بحماية البيئة، نذكر منها:

- **مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر:** حيث يكون ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة حيث يلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضررا كبيرا بالبيئة مراعاة مصالح الغير قبل التصرف.

- **مبدأ الملوث الدافع:** الذي يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية.

-**مبدأ الإعلام والمشاركة:** حيث يكون بمقتضاه لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة.

هذا ويكون اعتبار تلويث البيئة عمل غير أخلاقي في الحالات التالية[29]:

- أن يكون لدى الشركات القدرة على تجنب التلوث ولم تقم بذلك،

- أن يكون لدى هذه الشركات إمكانية محتملة لتجنب التلوث ولم تقم بذلك،

-أن يكون بإمكان شركات الأعمال فرصة لتجنب التلوث أو خفضه ولا تقوم بذلك لأن التلويث حسبها ضمن الحدود المسموح قانونا،

-أن لا تقوم الشركات بالتلويث في بلدان أو أقاليم لوجود لوائح وتشريعات بيئية تمنع ذلك، في حين تقوم بالتلويث في أقاليم أخرى لعدم مثل هذه اللوائح كما هو موجود في البلدان النامية،

- أن لا تبادر الشركة في تحسين أدائها البيئي رغم استطاعتها القيام بذلك وذلك خوفا من تتأثر أرباحها الآنية سلبا بذلك.

02- عناصر المسؤولية البيئية: للمسؤولية البيئية ثلاثة عناصر وهي التعهدات البيئية وإدارة الموارد والطاقة و مراعاة أصحاب المصالح، وفيما يلي تفصيل هذه العناصر:

- **التعهدات البيئية:** حيث تكون الشركة مسؤولة بيئيا إذا تمكنت من تحقيق تعهداتها البيئية والمتمثلة في الشروط التالية[30] :

* تبني رؤية مؤسسية شاملة تهدف إلى حماية البيئة،

---

[28]- محمد زيدان و محمد يعقوبي، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه البيئة، مرجع سابق، ص3.

[29]- نجم عبود نجم، المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة، دار الورق للنشر والتوزيع،2012م، ص19.

[30]- محمد زيدان ومحمد يعقوبي، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه البيئة، مرجع سابق، ص3.

* وضع مبدئ حماية البيئة من أولوياتها،
* العمل على أساس أن العمليات الاقتصادية تكون محدودة بالنظام البيئي،
* تشجيع الثقافة المؤسسية التي تسمح بتدعيم المبادئ البيئية.

- **إدارة الموارد والطاقة:** حيث يجب على المؤسسات أن تحرص على إدارة الموارد الطبيعية وذلك ضمن النقاط التالية[31]:

*استغلال الأمثل للموارد الطبيعية،
* اعتماد وتطبيق أنظمة الإنتاج الصحيحة،
* مراجعة وتقييم للأداء من أجل الاستمرارية في النمو،
* إنتاج واستعمال الأمثل للموارد المتجددة.

03- مراعاة أصحاب المصالح: مراعاة أصحاب المصالح تكون من خلال النقاط التالية[32]:

- تقديم التقارير الدورية لأصحاب المصالح حول نشاطاتها البيئية،
- القيام بالإفصاح والإعلام المجاني للسلطات والمنظمات المحلية ،
- قبول المحاسبة من طرف أصحاب المصالح حول الآثار البيئية الناتجة عن عمل الشركة.

ب- علاقة المسؤولية البيئية بالتنمية المستدامة: بعدما تطرقنا إلى تعريف كل من التنمية المستدامة ورأينا بأنها مصطلح مركب وشامل، ينطوي على ثلاثة أبعاد هي البعد الاقتصادي والبيئي وكذا البعد الاجتماعي(هناك من يضيف البعد السياسي والبعد التكنولوجي)، فتحقيق التنمية المستدامة لا يتأتى إلّا بمراعاة هذه الأبعاد مجتمعة، إلّا أننا سنحاول إبراز طبيعة العلاقة بين المسؤولية البيئية والتنمية المستدامة ولا يخفى على أحد أن نقطة الالتقاء هنا هي البعد البيئي، فمراعاة هذا البعد من قبل الفاعلين (حكومات ومؤسسات) تبرز مدى التزامهم بالمسؤولية البيئية، وبالتالي فالمسؤولية البيئية تتداخل مع البعد البيئي بحيث لا يكاد يفرق بينهما كونها يسعيان إلى تحقيق الهدف ذاته ألا وهو المحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها والتوجه نحو الطاقات المتجددة والنظيفة.

---

[31]- المرجع السابق، ص4.

[32]- محمد زيدان و محمد يعقوبي، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه البيئة، مرجع سابق، ص4.

المحور الثالث : تحقيق التنمية المستدامة من خلال دمج البعدين الاقتصادي والبيئي والالتزام بالمسؤوليتين الاجتماعية والبيئية

بعد التطرق إلى الإطار المفاهيم لمصطلحات التنمية المستدامة كمصطلح شامل وكهدف تسعى جميع الدول في العالم إلى تحقيقه، وبعد التطرق كذلك إلى كل من المسؤوليتين الاجتماعية وكذا البيئية وتبيان علاقتهما بالتنمية المستدامة، وبعد معرفة المقصود من البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة، كان لزاما علينا أن نتطرق الإجابة على التساؤل الرئيسي للمداخلة ألا وهو دور البعدين الاقتصادي والبيئي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الالتزام بالمسؤوليتين الاجتماعية والبيئية، فالتطرق لدراسة دور هذه الأبعاد في تحقيق التنمية المستدامة يمر بداية عبر دراستها منفردة، كون هذه الدراسة تسهم بشكل أكبر في التعمق في التفاصيل والجزئيات والتي تسمح بتشكيل وتكوين فكرة وصورة أوضح لهذا الدور.

ومما لا شك فيه أنّ التنمية المستدامة مفهوم شامل وواسع، ومرتبط مع غيره من المفاهيم وهو ما تطرقنا إليه سابقا من خلال مداخلتنا هذه، لذا فإن التطرق إلى كيفية تحقيقها من خلال دمج الاعتبارات الاقتصادية والبيئية والالتزام بالمسؤوليتين الاجتماعية والبيئية يستلزم منا تقسيم هذا المحور إلى قسمين، الأول نتطرق من خلاله إلى دور البعدين الاقتصادي والبيئي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية أما الثاني فنتناول فيه دور البعدين الاقتصادي والبيئي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الالتزام بالمسؤولية البيئية.

أولا- دور البعدين الاقتصادي والبيئي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية: ينطوي البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على أهمية استراتيجية بالغة كونه يشكل أحد أهم الأبعاد المكونة لها، فالاقتصاد بجميع فروعه (صناعة و تجارة وزراعة وخدمات) يتميز بكونه عصب التنمية خاصة فيما تعلق بالصناعة، هاته الأخيرة هي التي باتت تشكل محور العملية الاقتصادية كونها تدخل وتساهم في تطوير وتحسين الجودة والإنتاج لباقي الفروع الأخرى، وهذا طبعا له تكاليفه أو بالأحرى آثاره سواء على البيئة الاجتماعية (العمال وذويهم وسكان المنطقة) أو على البيئة الطبيعية، وهنا يبرز الارتباط بين البعدين الاقتصادي والبيئي، فالمؤسسات والشركات الصناعية ملزمة بالالتزام بمسؤولياتها الاجتماعية اتجاه المواطنين(عمال وسكان) وكذا اتجاه البيئة الطبيعية المحيطة والتي تمارس نشاطها فيها وبالتالي تحمل مسؤوليتها البيئية.

إنّ الحديث عن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يجرنا إلى الحديث عن التنمية الشاملة فقوة الدول تقاس بقوة اقتصادها، وبالتالي قوة الصناعة فيها، هاته الأخيرة هي التي تشكل عصب الاقتصاد كما سبق ذكره، إلّا أنّ تجسيد فكرة التنمية المستدامة يتطلب

صناعة نظيفة أي قليلة الملوثات التي تصدر وتنبعث عن المؤسسات والشركات الصناعية، وذلك للحفاظ على البيئة الطبيعية بجميع عناصرها، هذا من جهة ومن جهة أخرى يتوجب على الشركات والمؤسسات الصناعية أن تلتزم بمسؤولياتها الاجتماعية اتجاه العمال والسكان المتواجدين بالقرب من أماكن نشاطها، وبالتالي فتحقيق التنمية المستدامة يتطلب اقتصادا قويا نظيفا ومتجددا مراعيا لمتطلبات العمال المهنية والصحية ومراعيا كذلك لمتطلبات ولصحة السكان القريبين من المناطق الصناعية.

هذا ونجد أنّ هناك العديد من العوامل والمتغيرات الدافعة لتبني المؤسسات (الشركات) لمبادئ التنمية المستدامة وكذا لتحملها لمسؤولياتها الاجتماعية نذكر منها[33]:

01- التجاوب والتأقلم مع الضغوطات الخارجية النابعة من الهيئات المستقلة الممثلة في المنظمات غير الحكومية، والمستهلكين الذين أصبحوا أكثر وعيا وتنظيما، وكذا المستثمرين الذين أصبحوا أكثر حساسية لتصرفات المؤسسات، إضافة إلى السلطات التي أصبحت تفرض الضوابط لأجل حماية البيئة.

02- التوقعات المستقبلية فيما يخص المخاطر الناتجة عن الإبداع التكنولوجي،

03- تخفيض التكاليف من خلال التسيير المحكم للموارد الطاقوية والأولية،

04-الحصول على الأفضلية التنافسية من خلال ابتكار منتجات جديدة ذات مواصفات بيئية،

05- تحسين صورة المنتج والحصول على ولاء المتعاملين،

06- تحسين العلاقات الداخلية بتجنيد وتحفيز العمال ما يعود إيجابا على أداء المؤسسة،

07- التأقلم مع القوانين والتشريعات الحالية والمستقبلية لضمان عدم المخالفة.

بالإضافة إلى العديد من الحوافز التي تمنح للمؤسسات فرص التميز والأفضلية في المنافسة وكذلك التحديات التي يستوجب على المؤسسة التأقلم معها لتفادي المخاطر الناتجة عنها، وبهذا نلاحظ أن بيئة النشاط الاقتصادي العالمي والمحلي قد تغيرت بشكل جذري وتغيرت معها المفاهيم والأسس وأصبح على المؤسسة أن تتفاعل مع هذه المستجدات وتتفاعل فيها[34]، هذا وقد صنفت المؤسسات حسب تبنيها للمسؤولية الاجتماعية على أساس مدخلين هما[35]:

أ- الضغط الممارس أو المطبق على المؤسسة(مستوى الضغط)،

---

[33]- أوسرير منور وبوذريع صليحة، المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق المركز التنافسي للمؤسسات في إطار البعد البيئي للمؤسسة، مرجع سابق، ص8.

[34]- أوسرير منور وبوذريع صليحة، المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق المركز التنافسي للمؤسسات في إطار البعد البيئي للمؤسسة، مرجع سابق، ص8.

[35]- المرجع السابق، ص11.

ب- نظرة أو وضعية المؤسسة ورد فعلها: قد تختار الحركة القبلية، أو التأقلم مع الأوضاع السائدة والاستجابة للضغوطات في تبني التنمية المستدامة، وعلية فقد قسمت المؤسسات إلى 06 أصناف:

01- الاستراتيجيون: هي المؤسسات التي تواجه ضغوط كبيرة، فتجعل من التنمية المستدامة فرصة استثمارية مدمجة في الاستراتيجية الكلية،

02-الملتزمون: في مواجهة ضغوط طفيفة وتوافق قيم التنمية المستدامة مع مبادئها يمكن المؤسسة من بناء سياسة شاملة للمسؤولية الاجتماعية مسجلة ضمن استراتيجيتها،

03-المعنيون: من خلال الضغوط ينظر للتنمية المستدامة كأولوية من خلال الفرص التسويقية التي تمنحها،

04- النشطون: التوقع المسبق لتطلعات الزبائن يوجه قدر كبير من نشاطات المؤسسة لتبني مفهوم التنمية المستدامة،

05- الأهداف المثلى: الضغوط الكبيرة تدفعها إلى وضع برامج لتفادي المخاطر،

06-الداخلون: أمام ضغوط ضعيفة تضع هذه المؤسسات خطوات للتأقلم مع المقاييس الجديدة التي تدفع لتبني المسؤولية الاجتماعية.

ثانيا- دور البعدين الاقتصادي والبيئي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الالتزام بالمسؤولية البيئية: إنّ الدارس للمصطلحات والمفاهيم محل دراستنا هذه يجد تداخلا كبيرا بينها ولا يكاد يفرز الفرق ولا يميز الاختلاف بينها، ونقصد هنا البعد البيئي للتنمية المستدامة والمسؤولية البيئية، وذلك كونهما تسعيان إلى تحقيق الغاية ذاتها وتنشدان الهدف نفسه، إلّا أننا نقول أنّ التنمية المستدامة أشمل وأعم من المسؤولية البيئية كونها كما سبق بيانه كمصطلح أو حتى كفكرة تتطلب تظافر وتواجد مجموعة من العوامل والأبعاد حتى تتجسد على أرض الواقع.

فتحقيق التنمية المستدامة يتطلب وجود اقتصاد قوي ومتكامل يشمل جميع الميادين والفروع الاقتصادية(زراعة، تجارة، صناعة وخدمات)؛ ولأنّ الاقتصاد كما سبق بيانه يرتكز أساسا على الصناعة وهاته الأخيرة لها من الآثار على البيئة مالها، كان لزاما على المؤسسات الصناعية أن تراعي البعد البيئي وهنا يأتي الارتباط بين المسؤولية البيئية والتنمية المستدامة.

فتحقيق التنمية المستدامة يمر عبر التزام المؤسسات الصناعية بمسؤولياتها اتجاه البيئة، ابتداء من تقيدها بشروط التقليل من الانبعاثات الغازات الدفيئة، إلى توجهها تدريجيا نحو الاعتماد على الطاقات النظيفة (الكهرباء) والمتجددة (الرياح والطاقة الشمسية)، وهذا طبعا يتطلب وجود إطار قانوني خاص ينظمه ويحميه، فحتى تتوجه الشركات والمؤسسات الصناعية نحو هذه الطاقات النظيفة والمتجددة، وتقلل من استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة، وكذا تقلل من مخلفاتها الصناعية(وبالتالي تتحمل مسؤوليتها اتجاه البيئة) لابد من

وجود ضغوط من قبل الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الناشطة في مجال حماية البيئة، فتحقيق التنمية المستدامة من خلال تكامل البعدين الاقتصادي والبيئي يتطلب كذلك تحمل المؤسسات الصناعية والشركات لمسؤولياتها اتجاه البيئة.

خاتمة:

إنّ تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تظافر جميع الجهود إلى جانب اتحاد مجموعة من العوامل وتكاملها مع بعظها، من عوامل وأبعاد اقتصادية وبيئية واجتماعية(بشرية) إلى الأبعاد السياسية والتكنولوجية، إلى جانب ذلك لا بد من التزام جميع الأطراف(حكومات ومؤسسات وأفراد) بمسؤولياتهم اتجاه المجتمع والبيئة، وهنا تأتي المسؤولية الاجتماعية والبيئية لتتحد مع هذه الأبعاد(أبعاد التنمية المستدامة)؛ فرغم أنّ مفهوم المسؤولية الاجتماعية أسبق في الظهور من فكرة التنمية المستدامة، ورغم تقارب وتشابه المصطلحين من عدّة جوانب كونهما يشتركان في الهدف ذاته إضافة إلى الأبعاد ذاتها، إلّا أنّه يمكن القول بأنّ الفرق بينهما يكمن في كون المسؤولية الاجتماعية تشكل جزء من التنمية المستدامة.

فتحقيق فكرة التنمية المستدامة وتجسيدها على أرض الواقع يمر عبر التزام جميع المؤسسات الصناعية (عامة وخاصة) بمسؤولياتها اتجاه المجتمع واتجاه البيئة، أمّا فيما يخص التشريع الجزائري فالمشرع الجزائري وفي إطار سعيه لتحقيق فكرة التنمية المستدامة والتي ترتكز أساسا كما سبق بيانه على فكرة الحفاظ على البيئة سن لذلك قانونا خاصا ألا وهو القانون رقم 03-10 والذي يعد بمثابة الإطار القانوني لاعتماد المشرع الجزائري لفكرة التنمية المستدامة وتبنيها رسميا؛ حيث حدد من خلاله الأطر العامة التي يجب على الحكومة والمؤسسات العامة والخاصة وكذا الأفراد احترامها والسير وفقها لتحقيق التنمية المستدامة.

إلّا أنّ الملاحظ عليه أنّه لم ينص على المسؤولية الاجتماعية صراحة وذلك لا يعني أنّه أهملها ولم يعتمدها؛ فالمتأمل لمختلف نصوص هذا القانون يلاحظ أنّه اعتمدها ضمنيا وذلك من خلال التراخيص المسبقة لبعض الأنشطة، إضافة إلى المسؤوليات الجزائية التي تترتب على مخالفة بعض أحكام هذا القانون والمتعلقة بالحفاظ على البيئة، هذا وقد خرجنا في بحثنا هذا بمجموعة من النتائج تتمثل في:

النتائج:

01- التنمية المستدامة كمصطلح وكفكرة تتطلب توافر وتكاثف مجموعة من العوامل والأبعاد لتجسيدها على أرض الواقع، كونها تمس وتشمل جميع الميادين،

02- الفكرة العامة للتنمية المستدامة تتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والتوجه نحو الطاقات النظيفة، وذلك لحماية البيئة،

03- السعي لتجسيد التنمية المستدامة يتطلب أطرا تشريعية (دولية ومحلية) لتنظيم الأنشطة الصناعية للشركات والمؤسسات وذلك للحد من التلوث الذي ينتج عن هذه الأنشطة،

04- المسؤولية الاجتماعية أسبق ظهورا من التنمية المستدامة، كما أنها تشترك معها في الأهداف ذاتها تقريبا، إلّا أّن التنمية المستدامة أشمل من المسؤولية الاجتماعية كونها تمس جميع المجالات تقريبا ولا ترتكز على مجال واحد،

05-المسؤولية البيئية تتمثل في التزام المؤسسات الصناعية الحفاظ على البيئة الطبيعية من الملوثات بجميع أنواعها، وكذا التنوع البيولوجي والايكولوجي لها،

06- المسؤولية البيئية والمسؤولية الاجتماعية تشتركان مع التنمية المستدامة في الأهداف ذاتها، وتختلفان معها كون التنمية المستدامة أشمل وأوسع منهما،

07- المشرع الجزائري رغم تأخره نسبيا في تبني التنمية المستدامة إلّا أنّه بإصداره للقانون رقم (03-10) يكون قد خطى خطوة كبيرة في حماية البيئة وسد فراغ قانوني ظل قائما لسنين طويلة.